جامـــــعة العربـــي بن مهـــيدي – أم البـــــواقي –

كـــلية الحـــقوق والعلوم السياســـية

قســـم العلـــوم الســـياسية

ملتـــقى التحـولات الديمقـراطيـــة

محاضــرات موجهة إلى طلبة السنة الثالثة علوم ســياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الأستاذ: بن عمار إمام

أستاذ محاضر –أ–

السنة الجامعية: 2023 / 2024

محـــاور المـــادة:

1/ التحول الديمقراطي: ضبط المفهوم وإشكالية التعريف

2/ التفسير النظري الأنسب لظاهرة التحول الديمقراطي

3/ العوامل الدافعة والمساعدة للتحول الديمقراطي

4/ آليات التحول الديمقراطي

5/ مسار التحول الديمقراطي وخصائصه

6/ معوقات التحول الديمقراطي وتحديات استمراريته

مقـــدمة:

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة على مستوى الفاعلين والتفاعلات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث تزامنت حركة تصفية الاستعمار وانهيار الأنظمة الاستعمارية موازاة مع تصاعد المد التحرري القومي عبر القارات الثلاث؛ إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إيذانا بولوج عهد جديد من البناء الوطني والتحول إلى الديمقراطية، خصوصا بعد فوز النموذج الغربي الرأسمالي بعد نهاية الحرب الباردة، والذي أعقبه طفرة غير مسبوقة من الترويج الديمقراطي على يد الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية المؤيدة للقضاء على النمط السلطوي على مستوى عالمي أوسع، كما ان المعايير والقيم ذات الصلة بالحكم الديمقراطي حظيت بإجماع ومباركة دوليتين، خصوصا بعد أن ذاع صيت المفكر صمويل هنتغتون في **طرح الموجات الديمقراطية في تاريخ العلاقات الدولية**، وبالتحديد **الموجة الثالثة** ومصير دول العالم الثالث التي يتوقع أنتلحق بالركب وتعتنق نموذج اقتصاد السوق والليبرالية السياسية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان، ضمن ما يطلق عليه**بالتحول الديمقراطي**.

لطالما نادى دعاة العالمية في نظريات العلاقات الدولية بتجاوز التقاليد التفسيرية الضيقة المبنية على الخصوصيات الوطنية–الاجتماعية، بحكمأنها تغفل التطورات الحاصلة في النظام الدولي–العالمي، ضمن سيرورة متواصلة تميزها العولمة وثورة المعلومات والاتصالات **والتحرر الديمقراطي بوصفه مطلبا شعبيا عالميا**، لا يمكن للحكومات أن تتجاهله، إضاقة إلى **حمل المنظمات العالمية والمجتمع المدني العالمي هموم الديمقراطية والأمن الانساني معا**؛ أي أن يصبح المواطن أكثر مطالبة بنظام سياسي واجتماعي يمكن له العيش في الحرية لا الاستبداد.

يعتبر **التحول إلى الديمقراطية Transition to Democracy** وما يُكَمِّلُه من عمليات سابقة ولاحقة مثل الانفتاح السياسي أو اللبرلة، والترسيخ الديمقراطي في آخر مراحل نضج الممارسة الديمقراطية، من أهم المواضيع المتخصصة في حقل النظم السياسية المقارنة والحكومات المقارنة والتحولات العالمية في ظل العولمة، **بحيث يُدرس**

بوصفه برنامجا أكاديميا يحوي أطرا تفسيرية معرفية ونظرية مناسبة للإلمام بالظاهرة التحولية في المقام الأول، إضافة إلى تاريخ تطور النظام الدولي ومراحل رواج التحول الديمقراطي وموجاته المتتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو حتى قبلها، على حد تعبير المفكر هنتغتون، ناهيك عن السياقات العملية متعددة الأوجه لنمو الديمقراطية ودوافع التحول وأسبابه، مع تحديد طرق التحول وانماطه بناء على ما قدمه الباحثين في المجال من متغيرات تفسيرية مساعدة على فهم دينامية التحول والفاعلين والنخب القائمة على ذلك، مع إعطاء تصور مفهومي واسع وبالأمثلة المدعمة لمسار التوجه من التسلط والاستبداد إلى الانفتاح الديمقراطي.

تستهدف هذه المطبوعة تعريف **طلبة السنة الثالثة علاقات دولية** بطبيعة هذا المقياس **"التحولات الديمقراطية"**وأهم محاوره؛ أي مواضيعه المتضمنة في البرنامج المقرر من الوزارة، سواء في **الجانبين المفاهيمي أو النظري،** وقد حظي هذا الموضوع باهتمام أكاديمي وبحثي واسع، نظرا **لتقاطعه مع تخصصات فرعية وكلية** في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتاريخ والاعلام) من جهة، ومجال النظم السياسية والحكومات المقارنة والاقتصاد السياسي والأمن والتنظير في العلاقات الدولية من جهة ثانية، تماشيا مع**الجانب الإمبريقي**؛ أي **التجارب العملية** في تاريخ الأقاليم التي مستها الموجات الديمقراطية وتجاربها، سواء كانت ناجحة أم متعثرة.

كما تتناول المطبوعة أبرز **الفرضيات البحثية** التي تساعد في توجيه الطالب بحثيا وتعميق معارفه العلمية وتحضيره لإعداد بحوث جامعية صفية أو مذكرات تخرج في هذا المقياس، بحيث ينطلق منها في **صياغة إشكاليات أو تساؤلات** مناسبة لطبيعة الموضوع، ويتبع من خلال المراجع المعتمدة **التراكم المعرفي** في هذا المجال البحثي.

التحـول الديمـقراطي: ضبط المفـهوم وإشكاليـة التعريف

Conceptualizing Democratic Transitions

بدأت موجة الدمقرطة تجتاح العالم بين منتصف السبعينيات وأوائل التسعينيات، حيث ظهرت في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، ولامست أجزاء من شرق وجنوب شرقي آسيا وإفريقيا، واجتاحت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، مع أنها تعثرت في مناطق أخرى على غرار الشرق الأوسط، حيث بقي أسير نظم حكم سلطوية غير آبهة بتطلعات الشعوب وحرياتها كما هو الوضع في العالم الغربي، حسب معايير الديمقراطية الغربية، مما يطرح إشكالية التحول من الانغلاق السياسي ومضاعفاته إلى الانفتاح الديمقراطي وآفاقه، خاصة بالنظر إلى تعثر مشاريع الدمقرطة العربية رغم كل الجهود المبذولة في هذا السياق، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

غني عن البيان أنه من غير اليسير التحدث عن الديمقراطية بوصفها **نظاما سياسيا قادرا على التطبيق من الناحية الإجرائية**، خاصة وأنه يصطدم بالمناخ الفكري والثقافي لمجتمعات تأبى التخلي عن تقاليدها وتراثها، فتصبح معايير النظام السياسي المنفتح تهديدا لوجودها، خاصة في ظل إكراهات العولمة والثورة التكنولوجية المتسارعة مع نهاية الحرب الباردة، ناهيك عن ضغوط المؤسسات الدولية والتيارات العابرة للحدود التي تسعى لترويج المعايير الديمقراطية وتطبيقها عنوة في حالات عديدة تمس القارات الثلاث؛ إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أ–الديمقـراطية بوصفـها نـظامًا وثقافة:

إن الحديث عن الديمقراطية في حقل السياسة يثير **إشكالات معرفية ومنهجية محورية**، فالدارس للنظم السياسية والحكومات المقارنة يهتدي إلى **وجود زوايا مختلفة لمقاربة الظاهرة الديمقراطية**؛ فمن جهة تعتبر **نظاما** جاهزا ومتكاملا يضطلع فيه الشعب بحكم نفسه بنفسه – حسب التأصيل المفهومي اليوناني القديم – بطريقة غير

مباشرة؛ أي عن طريق انتخابات ممثلين للشعب، ومن جهة ثانية، توصف بأنها **منهج في التعامل** داخل مجتمعات تعددية، **وطريقة في التوصل إلى إجماع to reach a consensus** تفضي إلى **إنضاج وعي مشترك maturation of a common consciousness**، وإلى بناء ثقافة حقوقية وقانونية وسياسية تتقاطع مع ثقافة القهر والإخضاع والإكراه[1].

1/ الديمقراطية بوصفها نظامًا:

بما أن التحول الديمقراطي يشير إلى **المرحلة الانتقالية** بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، تستوجب الضرورة المعرفية تسليط الضوء على المقصود بالديمقراطية بدلالتها اللفظية والابيستيمولوجية، في سبيل الكشف عن ملامحها **باعتبارها نظاما سياسيا** من جهة، **وثقافة** تميز بنيان النظام والمجتمع معًا. **فمن الناحية اللغوية**، تتكون كلمة الديمقراطية –وهي يونانية الأصل– من مقطعين **Demos**أي **الشعب**، و**Kratos** بمعنى **الحكم**، وبالتالي تعني **حكم الشعب**.

يشيع الحديث عما إذا كانت الديمقراطية **منظومة القيم** أم **تطبيقا لنظام حكم** له قواعده وأصوله، والترويج لها في الغرب منذ نهاية الحرب الباردة أثار جدلا بين أنصار العالمية وتوحيد النمط الديمقراطي الغربي السائد وأنصار المطالبة بإقامة نظام حكم عادل، لا بأس أن يكون ديمقراطيا **على مستوى الإجراءات وقواعد العمل** ولكن مختلفا **على مستوى القيم والأفكار**، بحكم صعوبة إحداث التوافق بين الفكر الغربي الحر وغيره. وهي من المفاهيم الخلافية في مسرد المفردات السياسية، تتقاسمها جدالات فكرية وسياسية وقيمية وحتى حضارية، وهو كما أشار إليه الدكتور خالد الناصر ينطبق عليها الوصف العربي البليغ: السهل الممتنع[2].

---

[1]- برهان غليون، في النخبة والشعب، حوار: لؤي حسين، دمشق، دار بترا للنشر، 2010، ص 124.

[2]- خالد الناصر، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998، ص 25.

تسعى المجتمعات الحرة والواعية إلى تحقيق الديمقراطية بوصفها نظامًا يجسد إرادتها وتطلعاتها في العيش في ظل الحرية والرخاء والاحترام (الكرامة الإنسانية)، **فهي الفيصل بين الاستبداد والتسلط والتحرر والانفتاح**، ولهذا يميز علماء السياسة بين **الأنظمة المغلقة والمفتوحة** بناء على معيار **الديمقراطية**. **فما المقصود بالنظام الديمقراطي وما معاييره؟**

تشير الدراسات السياسية المقارنة إلى الديمقراطية بوصفها **أرقى نموذج سياسي عرفته البشرية**، كونها الأكثر اتباعا والأكثر عراقة في سياسات الدول والمجتمعات منذ الحضارات القديمة، وبالخصوص منذ أيام اليونان القديمة التي توصف بالعصر الذهبي للنظريات السياسية، ناهيك عن إجماع أصحابها—في العصر الحديث —**على أنها أفضل أنظمة الحكم بفضل ما تقدمه من قيم ومعايير مناسبة لاستقرار الحكومات ورخاء الأفراد**؛ فهي مجموعة محددة من **المعايير المقبولة على المستويين الرسمي والشعبي، وعلى الصعيدين الوطني والدولي/العالمي**، والتي تتميز **بقابليتها للقياس Measurable وقابليتها للتطبيقApplicable** من خلالها نجاعتها وسلامتها في الممارسة:

أ-الحاكم يختاره الشعب عبر انتخابات حرة وعادلة ومرحلية

ب-حقوق التصويت عالمية

ج-سيادة القانون التي تكفل الحريات المدنية والسياسية، حيث يحظى المواطن بحقوقه وحرياته غير منقوصة وتحت حماية الدستور والمحاكم

د-وجود مجتمع مدني قوي ومستقل (منظمات غير حكومية وجماعات المصالح وحركات اجتماعية وقادة الرأي)

هـ-المشاركة الحرة للمواطنين في العمليات السياسية

و-ترتيبات مؤسسية قائمة على سيادة القانون

وتشير الديمقراطية بمعنى أدق (**تفاصيلها الاجرائية**) إلى ما يأتي[1]:

1-إذا كانت هناك **موافقة عامة على نظام الحكم**

2-إذا كانت **القوانين تصدر من الشعب** عن طريق **ممثليه** الذين **ينتخبون** بطريق **الاقتراع العام**

3-إذا كان **رئيس الحكومة منتخبا بواسطة الشعب** سواء كان الانتخاب مباشرا أو غير مباشر أو سواء أكان مسؤولا أمام ممثلي الشعب أم غير مسؤول

4-إذا كانت الغالبية العظمى من الشعب تتمتع **بحق الانتخابات بالتساوي**

5-إذا كان **باب الوظائف العامة** مفتوحا أمام**جميع الطبقات**

يذهب **روبرت دال RobertDahl** إلى أن النظام الديمقراطي نظام سياسي جوهره **عملية انتخابية تنافسية competitive electoral process**، وله خصائص رئيسة ثلاث، وهي:[2]

1/ Broad adult suffrage

2/ regular and fair elections with real chance for alternation to select leaders in a context of high level of political participation

3/ the respect for civil and political rights that enable all citizens to freely state their preferences in a context of freedom of expression, assembly and association.

1/ **الاقتراع الواسع** لجميع المواطنين البالغين

2/ **انتخابات دورية وعادلة** مع فرصة حقيقية للتداول في اختيار القادة في سياق مستوى أعلى من المشاركة السياسية

---

[1]- معن خليل العمر، علم اجتماع الديمقراطية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014، ص 33.

[2]- Dahl, Robert A. Democracy and Its Critics, New Haven: Yale University Press, 1989 p. 109.

3/ **احترام الحقوق المدنية والسياسية** التي تمكن جميع المواطنين من تحديد اختياراتهم بكل حرية، وذلك في ظل حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات.

ويشترط دال **خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية**، باعتبارها طريقة عمل ضمن جمعية تطوعية حرة **:voluntary association**[1]

المشاركة الفعالة: قبل أن تتبنى هذه الجمعية سياسة ما، يجب أن يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية وفعالة لعرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين.

المساواة في حق التصويت: حين يحين الوقت لاتخاذ قرار نهائي بشأن سياسة الجمعية، يجب أن يتساوى جميع الأعضاء في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، ويجب اعتبار جميع الأصوات متساوية.

التفهم المستنير: يجب أن تفتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعالة للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة.

تنظيم جدول الأعمال: يجب أن يمنح الأعضاء الفرصة الخاصة ليقرروا كيفية تنظيم جدول الأعمال، وتحديد مواده إذا أرادوا، وبذلك لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير الثلاثة السابقة، فسياسات الجماعة منفتحة دائما على التغيير من قبل الأعضاء، إذا اختاروا ذلك.

شمول البالغين: يجب على جميع المقيمين الدائمين من البالغين، أو معظمهم، في جميع الأحوال، أن يكون لهم الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى.

---

[1]- روبرت دال،عن الديمقراطية،تر: أحمد أمين الحمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000،ص40.

يعتبر **جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter** صاحب **التعريف الضيق للديمقراطية**، بحيث يعتبرها ليست إلا **آلية لاختيار القيادة السياسية**؛ فالمواطنون يعطون **فرصة للاختيار** من بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون **للحصول على أصواتهم**، وما بين دورة انتخابية وأخرى، يتخذ رجال السياسة القرارات.

يستخدم **شومبتير** (وهو أكاديمي واقتصادي شهير) تعبير **المنهج الديمقراطي Democratic Method** للتعبير عن **الترتيب المؤسساتي** لأجل بلوغ قرارات سياسية من خلالها **يكسب الأفراد السلطة في اتخاذ القرار** عن طريق أدوات **الصراع التنافسي** من أجل الحصول على أصوات الشعب.[1]

Schumpeter argues that **the democratic method** is an **institutional arrangement** for arriving at political decisions **in which individuals acquire power to decide** by means of **competitive struggle** for the peoples votes.

يعتبر تعريف شومبيتر في عمله "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" من أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية، لأنه يركز على **التنافس الانتخابي** باعتباره **متغيرا جوهريا للديمقراطية**، وأنها نظام السلطة السياسية.

عندما تُعَرف الديمقراطية من حيث **المنافسة والمشاركة والحريات**، نجد أن سيرورة التحول الديمقراطي تحدث بطرق مختلفة. ويقد حدد **دال** طريقين يقودان إلى الديمقراطية؛ يركز أحدهما على **المنافسة**، بينما يركز الآخر على **المشاركة**، ويستتبع مما سبق أن الديمقراطية **نظام سياسي تنافسي** يضم عدة أحزاب (**التعددية الحزبية**) في ظل الاحترام العميق للآخرين (**الرأي الآخر**) واعتبار **المواطنين متساوون في الحقوق** وهم مصدر شرعية الحكم.

ما **الأنظمة** المعنية بالتحول إلى الديمقراطية؟

---

[1]- غيورغسورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 28.

ينطلق أنصار التحول وتغيير الأنظمة غير الديمقراطية من فرضية رئيسة مفادها **غياب العقلانية في الحكم السلطوي** وتهديده لمسببات بقائه واستمراره وتقليله من مصالح القاعدة الشعبية، لأنه **لا يعير أهمية لمصلحة الشعب العامة، ولا يهتم بتطبيق القوانين، ويسيطر على وسائل الاعلام، ويمنع مشاركة أفراد الشعب في الحكم أو عمليات اتخاذ القرار**[1]، ويعطي مبررات عملية وجيهة لنقده والثورة عليه وقلبه.

التسلطية والاستبدادية	يستهدف التحول الديمقراطي القضاء على مظاهر التسلط بوصفه نمط من أنماط ممارسة السلطة دون الخضوع إلى أي قانون ودون اعتبار لإرادة الشعب، أين تتدنى المشاركة السياسية وتقيد الحريات الفردية، ويتصرف الحاكم المستبد بالحكم انطلاقا من أهوائه الخاصة.
الشمولية وما بعد الشمولية	يستهدف التحول الديمقراطي إنهاء نظام سياسي يمسك فيه الحزب الواحد السلطة بكاملها، مع رفض وجود أي معارضة، مع إلحاق جميع أفراد الشعب خلف الدولة (الولاء المطلق لها) واستعبادهم.
الملكية والسلطنية	يستهدف التحول الديمقراطي إزالة المعايير غير الديمقراطية في ممارسة السلطة؛ أي الوصول للحكم عن طريق الوراثة، دون محاسبة ودون مراعاة للحريات والمشاركة، مع انتفاء مبدأ حق اختيار الرئيس بحرية وشفافية.
الاستعمارية وما بعد الاستعمارية	يستهدف التحول الديمقراطي القضاء على قوة مهيمنة (استعمار) والسير نحو بناء مؤسسات دولة سيادية، بعيدا عن إكراهات خارجية.
الثيوقراطية	يستهدف التحول الديمقراطي إحداث قطيعة مع ممارسات دينية مخالفة لمعايير الديمقراطية على مستوى الاجراءات والقيم (الاعتراف بالتنوع).

- الجدول من تصميم الباحث

1- Michael G. Roskin and others, Political Science: An Introduction, Thirteenth Ed, Pearson, 2014, p 97.

2/الديمقراطية بوصـفها ثـقافة:

ننطلق في تحليل عنصر الثقافة والتحول الديمقراطي بناء على اعتبار الطريق نحو الديمقراطية لا يخلو من مجموعة من القيم والأفكار والقناعات غير التسلطية، والتي تزيد من إيمان المجتمعات والأفراد والحكومات معًا بإيجابية الديمقراطية لما تحويه من معايير إنسانية عالمية لا يمكن للدول أن تحقق الاستقرار والنظام دونها.

وفي هـذا السياق، نستشـهد ببعض المفكـرين المؤيـدين للدمقـرطة بنـاء علـى مزاياهـا، فعلـى سـبيل المثـال، يسـلم **دياموند** بأن التحول الديمقراطي نتيجة البروز التدريجي **للثقافة الديمقراطية**، والذي ينطلق من **النخب** (المستوى النخبوي) منوها بالعلاقة الوطيدة بين الدمقرطة وتطور المجتمع المدني.[1]

مع أن الديمقراطية نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب، فإنها تتطلب **عناصر معنوية** تجسد **بعدها الثقافي**؛ أي **الاحترام العميق للآخرين** مشاعرا وأفكارا ووجودا ومساواة الآخرين بالذات، مادام مفهومها الكلاسيكي تضمن تساوي المواطنين في الحقوق باعتبارهم مصدر شرعية الحكم. كما تتضمن معيار **التصالح مع الذات** والآخر باعتباره **طريقا نحو التسامح بين الجميع** بعيدا عن **نعرات التعصب والتطرف بين فئات المجتمع المختلفة**، وفي هذا السياق يذكر المفكر العربي محمد عمارة أن الديمقراطية التي تنادي بالعدالة والمساواة والأخوة الإنسانية إنما تعني إقامة العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة من منطلق المساواة بين المواطنين في حقوق المواطنة وواجباتها[2]، **مما يقودنا إلى اعتبار الديمقراطية مجموعة قيم تغرس في بيئة المجتمع فيؤمن بها أفراده ويدافعون عنها ويطبقونها في حياتهم اليومية، تكاملا مع اعتنق النظام الحاكم لها في مؤسساته وسياساته.**

---

[1]- **Larry Diamond, "Rethinking civil society: toward democratic consolidation", Journal of Democracy, Vol 5, N 3, July 1994, p 8.**

[2]- **حسام كصاي الحشماوي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: عقبات المقرطة وسياقات الانتقال، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 24.**

أما من ناحية مقاربة الديمقراطية من **زاوية حضارية**، فينظر إليها بعين الاختلاف والتميز عما تعتنقه **منظومة القيم الغربية الأحادية** التي لطالما كانت **مُنمِطَةً للقيم والقواعد السلوكية السياسية والاجتماعية**، وتتأسس بناء على ذلك ديمقراطيات غير مفروضة على مجتمعات تسعى للحفاظ على خصوصياتها، أي تعتنق مبادئ الحرية والانفتاح والمشاركة كقيم عالمية ملازمة للأنظمة غير السلطوية، ولكنها ترتبط بمحيطها الثقافي والحضاري معا.

وعلى حد تعبير المفكر العربي **برهان غليون، لابد أن تنبع الديمقراطية من وجدان الناس والشعور بالحاجة إليها، لا طلبها من أعلى**[1]؛ لأنها بهذا الشكل تصبح ديمقراطية لا تحاكي العامة وإنما تساير إرادات النخبة فقط (**الديمقراطية الفوقية**). **فالديمقراطية لا تهبط من السماء Democracy does not fall from the sky**، إنما هي ما يتمخض عنه نضال أفراد وجماعات قصد:

*التصدي ومقاومة **النمط الغربي الاستبدادي**

*مواجهة **الفردانية** في الحكم والإدارة والثقافة

*دعوة **الجماهير** للقيام بدور أكبر في إدارة شؤون بلادها

[1]-**المرجع نفسه، ص 25.**

ب– فرز المفاهيم المتصلة بالتحول: الانتقال/التغيير/الثورة/الإصلاح/التحديث:

تتداخل العديد من المصطلحات في حقل النظم السياسية و**الدمقرطة** في تعبيرها عن حالة التوجه إلى وضع جديد يختلف عما سبقه، **من الناحيتين الكمية والنوعية**، فأحيانا يطلق على هذه الحالة تعبير التحول الديمقراطي أو **عملية** التحول **Democratic Transition/Process**، أو التحول نحو الديمقراطية **Transition Toward Democracy** شأنها في ذلك شأن كثير من المصطلحات السياسية الأخرى، ناهيك عن رواج مصطلح **الدمقرطة Democratization** على وزن **فوعلة**، مشتقة من الديمقراطية؛ أي **الانتقال إليها بوصفها هدفًا منشودًا**.

A **transition** refers to **the shift** from **one type of political regime into another**; it is the **interval** between **the dissolution of the old regime** and **the installation of a new regime.**[1] (Doorenspleet and Kopecky)
يشير التحول إلى **الانتقال** من **نوع من النظام السياسي إلى آخر**؛ أي أنه **فترة فاصلة** بين **تفكك النظام القديم وإقامة نظام جديد**. دوورانسبليت وكوباكي

يعتقد أن **الانتقال الديمقراطي** هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطرها على الإطلاق، لأن حساسية المرحلة قد تؤدي إلى حدوث اختلالات في التوافق بين مؤسسات النظامين القديم والجديد، إضافة إلى ارتباطه بما يعرف **بالمرحلة الانتقالية Transitional period** حيث **يتعين قطع الطريق على القوى القديمة لإعادة فتح المجال أمام النظام الاستبدادي**[2]، مما تفضي إلى فشل عملية اعتناق الديمقراطية، وهو في أوسع معانيه يفيد **الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي**، وهو إرادة سياسية ومجتمعية واعية

[1]- RenskeDoorenspleet& Petr Kopecký, "Against the Odds: Deviant Cases of Democratization", Democratization, Vol.15, No.4, August 2008, p p 700 -701, available on :file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/Against%20the%20Odds%20Deviant%20Cases%20of%20Democratization.pdf

[2]- أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 379.

للتحول من مرحلة سيئة إلى أخرى أفضل من حيث **البنى والقيم والعلاقات الايجابية** داخل النظام السياسي والاجتماعي ككل، ولهذا السبب، تشمل مسار التحول كل الجوانب السياسية والدستورية والقانونية والمجتمعية لإحداث الفروق المنشودة داخل النظام القائم.

التمييز بين التحول ومفاهيم أخرى:

يشيع في حقل العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا، ميل الباحثين إلى **الاستخدام الانتقائي لمفردات التخصص حسب موقعها وسياقها الابستيمولوجي**، بعيدا عن سوء التأويل وفوضى نقل المصطلحات دون حساب لما ينجم عنها من التباس في الفهم، بدليل تطوير مجتمع العلماء **مسردا خاصا Glossary** بمفردات الحقل المعرفي موضوع البحث، وهو ما ينطبق على **حقل الديمقراطية والانتقال والتحول الديمقراطي**، وما يشوبه من خلط وتشويش إذا **استخدمت المصطلحات بالتبادل**.

'Democratic Transition terms are not the same, and **they shouldn't be used interchangeably**'.

التحول / الانتقال:

يُضبَطُ مفهوم الانتقال **Transition**معجميا في فكرة **التغير أو التحول** من وضع أو موضوع أو مكان إلى آخر، أي أنه **مرور** من **مرحلة أو وضع إلى آخر change or passage from one state or stage to another**.

أما في سيرورة التحولات الديمقراطية بالمعنى الابستيمولوجي المتخصص، فإنه ذلك **التغير التدريجي** الذي يأخذ **مسارا متواصلا continuous process من الإجراءات والجهود** (تغيير النظام التسلطي) ويتجه نحو **التحول** (أشمل ونهائي) بعد **ترسيخ الممارسة الديمقراطية**[1] وتجذر ثقافتها على مستوى كلي (المجتمع)؛ أي أن الانتقال هو

[1]- **شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص 29.**

القفزة من حالة إلى أخرى، من **الاستبداد إلى المشاركة السياسية من قبل الشعب في المجتمع** (إحدى معايير الديمقراطية)، أما **التحول بشموليته** فيعني **الاستمرارية في الممارسة** ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية. حيث تحدث تفاعلات اجتماعية عميقة بين مجموعة الفاعلين التي تنشد التغيير خارج النظام وبداخله أيضا، حتى يتم التوصل إلى دستور تحترمه وتستمر في العمل به، **وبعد نجاح الانتقال، تبدأ عملية التحول الديمقراطي باعتبارها مسارا طويلا ومستمرا ويحتاج إلى ترسيخا ديمقراطيا أكثر لما ناضلت المجتمعات من أجله.**

التحول/ التغيير:

يتضمن التغيير مجموعة الخطوات العملية والجادة التي تستهدف **تحسين الوضع القائم بغية بلوغ درجة أفضل في المستقبل**، ولكن لا يفضي بالضرورة إلى هدف **التحول الجذري** في بنية النظام السياسي على مستوى البنى والوظائف، فقد تشهد الدولة تغييرا دستوريا أو تغييرا في القيادة أو أحد رموز النظام أومرجعياته، **دون أن يتحقق التحول الشامل المنشود** (وهو هدف التحول الديمقراطي)[1]. ويرتبط التغيير بالقيادة غير الديمقراطية (دكتاتورية) ويمتد إلى المجالات الأخرى (الدستور والبنى السياسية ونمط الاقتصاد والمؤسسة العسكرية.....) وهو **خطوة نحو التحول** ولكنه ليس الهدف النهائي لأنه **فعل جزئي** (يرتبط بمجالات محددة).

التحول /الثورة:

الثورة عمل عنيف يقوم بها الشعب ضد الاستبداد أو الاستعمار، **تستهدف تغيير الأوضاع القائمة واستبدالها**[2]، ولكن قد تفضي إلى الفشل كما لا تحدد مصير التحول الديمقراطي.

التحول/ الإصلاح /التحديث:

---

[1]- إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص 47.

[2]-Jack A. Goldstone, Comparative Revolutions: Classification by Goals In Kurian the Encyclopedia of Political Science, 2011, pp 1477-147.

الإصلاح يشير إلى **إحداث تعديلات غير جذرية** في الطبيعة السياسية والاجتماعية للدولة، **وهو غير ضامن للتحول الديمقراطي في مراحل لاحقة**، مع أنه يساعد على الانتقال الصحيح إلى نظام أفضل.**أما التحديث،فهو يرتبط بالتنمية السياسية** على شاكلة الأنظمة الغربية التي حققت نجاحا ديمقراطيا على مستوى المؤسسات والعمليات ذات الصلة بالديمقراطية، وبخصوص علاقتها بفكرة التحول الديمقراطي، فهي تقوم على مجموعة من الأسس التي تسمح بإحداث تغيرات متعددة الأبعاد وفي مختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي **تقليدي** إلى نظام **حديث** (**يرتبط التقليد والحداثة بفكرة الديمقراطية نفسها**).

ونسترشد بالتعريف الموجز للباحث آ**لفريد دياموند Alfred Diamante** الذي عرفها (بأنها العملية التي بموجبها يكتسب النظام السياسي قدرة متزايدة لاحتواء نمط جديد من الأهداف والاحتياجات، وخلق أنماط جديدة من التنظيمات)[1].

كما أنها تتحدد **بمعيار ترشيد السلطة السياسية**؛ أي بناء سلطة سياسية على أسس عقلانية مستقلة للانتقال إلى الشرعية العقلانية، إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات والمساواة بالمشاركة والمواطنة، وهي جميعا ترافق المجتمعات في مسار التحول الديمقراطي.

كما تتخذ **بعدا إيديولوجيا**؛ أي قد لا تناسب كل الأنظمة الساعية إلى انتهاج نظام حكم أفضل، بحكم **صعوبة القدرة على التكيف مع الموروث الغربي** في الجانب السياسي.

[1]- رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2007، ص 38.

عرض التعاريف وضبط متغيـرات التــعريف الإجـرائي:

تقتضي الضـرورة الابستيمولوجية تنـاول الظـاهرة في جوانبهـا المتعـددة بالشـكل الـذي يضـمن الإحاطـة **بالمتغـيرات الرئيسة** قصد وضع مفهوم دقيق يصلح أن يكون مرجعا للتحليل وإجراء بحوث مماثلة، وبالرجوع إلى ما كُتِبَ حول الموضوع، نتمكن من الاطلاع على محتويات كل تعريف وجمع متغيراتها، قصد التوصل إلى تعريف إجرائي واسع:

تعريف دوور انسبليت وكوباك Doorenspleet, Kopecky:

الدمقرطة هي الانتـقال الذي يشير إلى **التحول** من نمـط من النظام السياسي إلى آخر، وعلى الصعيد الرسمي تعتبر **فـترة فاصــلة** بين انهيار النــظام القديم وتأسيـس نظام جـديد.

'Democratization is **a transition** that refers to **the shift** from **one type of political regime** into **another**. More formally, "**the interval** between the dissolution of the old regime and the installation of a new regime'.[1]

يشير هذا التعريف إلى **متغير نظمي رسمي** (نمط نظام سياسي) يتحول عبر **عملية** تنتهي بإقامة **نظام جديد**، بحيث يسقط بناء سياسي غير ديمقراطي (نقطة الانطلاق) ويجري تشييد نظام ديمقراطي (نقطة الوصول).

تعريف آدم بريزورزكي Adam Przeworzki:

الديمقرطة هي **اتفـاق مؤسسـاتي** لـه قواعـد وحقـوق وواجبـات واضـحة ترتبط **بعمليـة تحويـل السـلطة** من مجموعة الأشخاص إلى مجموعة القواعد المؤسساتية.

'Democratization entails a well-defined **institutional agreement** with clear rules, rights and obligations regarding **the process of transfer of power** from a group of persons to a set of institutional rules'.[1]

[1]-RenskeDoorenspleet& Petr Kopecký, op, cit.

يشيرهذا التعريف إلى **مضمون** العملية التحولية؛ أي أنها **محصلة اتفاق outcome of an agreement** على **مستوى مؤسسات فاعلة at active institutonal level** تحدد لاحقا معالم النظام الديمقراطي المنشود (تنتقل السلطة من **مجرد أفراد** إلى **قواعد** مؤسسات رسمية).

تعريف لويس بول Lewis Paul:

'Transition can be understood to refer to **a process of change** that starts with the progressive **collapse of an authoritarian regime**, as the adoption of a **new constitution**, as routinization of **new democratic structures**, or as the **adjustment by political elites of their behavior** according to liberal democratic norms.'[2]

هو مرحلة من **تغيير النظام**، تبدأ عند نقطة ما، عندما تبدأ الأنظمة الاستبدادية الشمولية بالانهيار، ووضع دستور، وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المقررة.

يشير هذا التعريف إلى **مرحلة تغيير النظام** بوصفها **نقطة الانطلاق** في عملية التحول الديمقراطي، وتستمد أهميتها من **القدرة على تجاوز أركان النظام السابق المعني بالتحول**، بحيث **يسقط ويحل محله قواعد وقيم جديدة**، وتنتهي العملية باعتناق النخبة السياسية تلك القيم **وتتغير سلوكياتها طبقا لذلك**.

تعريف أودونال وشميتر O'Donnell, Schmitter:

هي **عملية** تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة في المؤسسات السياسية المحكومة سابقا بمبادئ أخرى، أو توسيعها لتشمل الأفراد الذين كانوا محرومين سابقا من هذه الحقوق والواجبات، أو لتشمل قضايا ومؤسسات لم تكن تقع في نطاق مشاركة المواطنين في مرحلة سابقة.

---

[1]-Jorgeyeverinojuarez, The democratic transitions in Mexico and Latin America in the late 20thcentury, Economia y Sociedad, Ano x, No. 16, Julio-Diciembre de 2005, p 102. Available on : file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/Dialnet-TheDemocraticTransitionsInMexicoAndLatinAmericanIn-5900524.pdf

[2]-Peter Burnell, Democratizationthrough the looking-glass, perspectives on democratic practice :Manchester, Manchester universitypress, 2003,p 162.

Democratization refers to **the process** where the rules and procedures of citizenship are either applied to political institutions, previously governed by other principles or are expanded to include persons not previously allowed such rights and obligations, or extended to cover issues and institutions not previously subject to citizen participation.[1]

يشير هذا التعريف إلى **اعتماد مبادئ الديمقراطية** (المواطنة والتمكين الحقوقي للأفراد) بوصفه متغير رئيس للتعريف، وبالتالي يصبح التحول إلى الديمقراطية نتيجة مباشرة وغير مباشرة من انقسامات مهمة في إطار النظام الاستبدادي نفسه، مع انشقاقات متذبذبة بين المتشددين والمعتدلين، وتثبيت القواعد الرسمية للديمقراطية.

تعريف حسين إبراهيم:

هو مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم، وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية، والقانونية، والمؤسسات، والعمليات السياسية، فضلا عن ذلك فقد تشهد العملية صراعات، ومساومات، وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول.[2]

(يركز هذا التعريف على على **مراحل** التحول **وعناصره وديناميته وتفاعلات فاعليه**).

تعريف دياموند Diamond:

الدمقرطة هي **مسار** تطبيق القواعد والإجراءات الديمقراطية داخل نظام سياسي غير ديمقراطي إلى غاية إصلاح عناصره التأسيسية والبنيوية والإجرائية، فهو يشمل العملية التي تنطلق من **غياب الديمقراطية**؛ أي **الاستبداد** إلى غاية تحقق **الديمقراطية الليبرالية المكتملة**.

Democratization is the process of implementing democratic rules and procedures within a non-democratic political system until its constitutive structural and procedural elements have

---

[1]-Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions fromAuthoritarianRule : Tentative conclusions about UncertainDemocracies, Baltimore, MD : The Johns HopkinUniversityPress, 1986, p 8.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم،الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متوفر على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

been reformed. It covers the process from the absence of democracy, in this case, authoritarianism, to a full-fledged liberal democracy.

يشير هذا التعريف إلى**الطابع الاجرائي** لعملية التحول **وغايتها النهائية** (قواعد وإجراءات وغاية).

ج- علم التـــحول Transitology:

هو **المجال البحثي** الذي يُعنَى **بدراسة** مسار التحول من نظام سياسي إلى آخر، وبرز مع حدوث **الموجة الثالثة من التحـول الـديمقراطي** الـتي شـهدتها دول مـا بعـد العهـد الشـيوعي، خاصـة في فـترة السـبعينيات مـع نشـر **دونكوارتروستو** لمقاله الشهير (**التحول إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي**) الذي تناول أهمية النخب السياسية في إحداث التحول خلافا للمقاربة البنيوية التقليدية، Methodologically, **the birth of classical transitology can be traced back to 1970** when the seminal article of **Dunkwart Rustow** was published. It challenged the then prevailing structuralist approach and emphasized the primary significance of the **political elites**' will to initiate the country's transition to a democracy. وأغلب الكتابات الأكاديمية في الغرب تصطلح عليه **علم الانتقال**[1]، حسب التركيب اللغوي **Transition + Logy= علم الانتقال الديمقراطي**، وتمييزا عن خبرة التحول العملية (الممارسة). فهو حقل أكاديمي يدرس الفترة الزمنية بين نظام سياسي وآخر؛ أي من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية، ويقاس فيها مدى نجاح أو فشل تجارب الدمقرطة باعتماد معايير الديمقراطية الدستورية الليبرالية والتحرير الاقتصادي، ليصنف بوصفه فرعا في **السياسة المقارنة.**

يستخدم فريقا آخر من الباحثين عبارة نظرية التحول الديمقراطي **Democratization Theory** لوصف **الحقل المعرفي** الذي يدرس الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى حكومات ديمقراطية، بما يحويه من نظريات وأفكار

[1]-AlgimantasJankauskas, LiutaurasGudžinskas, ReconceptualizingTransitology: Lessonsfrom Post-Communism,Institute of International Relations and Political Science, University of Vilnius p 184. Available on :
file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/lasr-6-1-8_a.jankauskas.pdf

وحجج تهدف إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على عملية التحول من التسلط إلى الديمقراطية، ومن بينهم دورنسبليت **Doorenspleet** و **Gunther** و **Diamond**.[1]

ما أبرز **الطروحات المعرفية** في علم التحول في القرن 21 ؟

تعالج أدبيات التحول الديمقراطي على المستوى الابستيمولوجي إشكالات دقيقة وليدة تجارب عملية لتطبيق الديمقراطية في بلدان عانت من التسلط والاستبداد، في مناطق مختلفة من العالم، وقد استطاع الباحثون تناولها على أساس انها **متغيرات تفسيرية للظاهرة التحولية**، بحيث تشمل أغلب جوانب عملية التحول من بدايتها حتى نهايتها مع ترسيخ الثقافة الديمقراطية ومبادئها الفعلية. وفي ما يأتي أبرز خصائصها:[2]

1-تحدث عملية التحول الديمقراطي في أي سياق بنيوي: فهي خيار صريح يتبناه طرف حاسم في المجتمع السياسي للمطالبة بالانتقال إلى الديمقراطية والتجند لها، في ظل تعدد مصادر الرقابة المؤسساتية، وهنا تطرح مسألة **أي وسائل يتم اختيارها لتحقيق الهدف الديمقراطي**.

2-يحدث التحول الديمقراطي على شكل موجات:فهو يأخذ شكل **دورات "مراحل"** باعتبارها مؤشرا على الفترات التي تقود إلى المطالبة بإقامة الديمقراطية، والكلمة نفسها مأخوذة من كتاب **صمويل هنتغتون** المعنون **بالموجة الثالثة** 1993، فالموجة تدل على أن الديمقراطية تتبع منطق **التقدم العالمي**؛ أي النهوض بها على الصعيد العالمي **global advance of democracy**.

---

[1]-جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحول، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص ص 11-12.

[2]-Mohammad Mahmoud OuldMohamedou and Timothy D. Sick, Democratization in the 21stcentury, Geneva, GCSP Geneva Papers — ResearchSeries n° 13, November 2013, pp 29-31.

3-يستغرق مسار التحول وقتا أطول: فهو عملية ذات محصلة **لا يمكن توقعها**، بحيث تتعرض الممارسة الديمقراطية إلى **الاختبار** من حيث (السلوك السياسي والبنى المؤسساتية والالتزام بالنتائج)، ولهذا السبب يمثل التحول الديمقراطي **مشروعا** مشتركا لنقل **النظام الفوضوي العنيف** إلى **نظام سلمي تحكمه القوانين**.

4-لا يوجد سبيل واحد نحو الديمقراطية: بل توجد متطلبات وديناميات ضرورية، وعلى رأسها الشمول (الإشراك) وإعادة التوزيع، **فقيم الديمقراطية متشابهة ولكن التعبير عنها يختلف باختلاف السياقات القائمة**، فالبعض يناضل من أجل تحقيق الديمقراطية بدافع **العدالة**، والآخر تحركه **المساواة والتحرر**، بينما تدفع أطرافا أخرى مبررات **الكرامة**.

5-يمثل التحول لحظة تأسيسية وحركة تقدم: فهذا المسار الثنائي المترابط متأصل في القطيعة عن الطرق السابقة للسياسة والاعتناق التدريجي للطرق الجديدة (من التسلط إلى التحرر). إذا كانت الديمقراطية تتأسس على ممارسة عناصرها (احترام الحريات وتنفيذ المسؤولية المدنية والتسامح مع الاختلاف ومشاركة الواجبات المجتمعية)، فذلك يستتبع بناء الدمقرطة على التنفيذ الواعي لالتزاماتها المتعددة.

6-التحول عملية قابلة للانعكاس (يمكن التراجع عنها): تعتبر الشرعية الديمقراطية عملية مركبة مع **احتمال حدوث انتكاس سلطوي** في مرحلة معينة، لأن الانظمة يمكن أن يكون هدفها وراء الدمقرطة استباق الأزمات ومحاولة الظهور بمظهر المحافظ على النظام عبر الانتقال المضبوط والمراقب الذي يوحي بالانفتاح، وهو ما يفضي لاحقا إلى إقامة **ديمقراطية شكلية (الواجهة) فقط**، ويؤدي ذلك إلى شيوع سلوكيات غير ديمقراطية تؤدي إلى **تقهقر النظام الديمقراطي** وتهديد ثوابته.

7-التحول ظاهرة صراعية في جوهرها: وقد يؤدي إلى **العنف**، خاصة إذا كانت وراءه أطراف تعمل على ورقة الهوية، فيؤدي ذلك إلى بروز **معضلة أمنية** (الفعل ورد الفعل والخوف المتبادل في المجتمع الذي يشهد تحولا

وانتقالا)، وهنا تبرز الصراعات الموجودة مسبقا وتأخذ أشكالا جديدة، كما **ترتفع أصوات الفئات المهمشةوالمضطهدة للتعبير عن نفسها والمطالبة بالتمكين والمكانة**، خاصة إذا كانت عملية التحول فوضوية ومتعددة الجوانب، **فالدولة** بوصفها المحتكر الرسمي والشرعي للعنف، **تتعرض إلى فقدان الشرعية** ويصبح أمامها رهان **إعادة تأسيسها على أسس جديدة** (التمثيل السياسي).

8-يشغل الاقتصاد مكانة محورية خلال عملية التحول: فالضائقة الاقتصادية والسخط الشعبي غالبا ما يسبقان انهيار الأنظمة الاوتوقراطية، والاستمرار في التغير السياسي تزامنا مع الاصلاح الاقتصادي يخلق عملية ثنائية يمكن أن يؤدي إلى **تعارض انتقالي (مشكلة التوافق والتزامن) transitional incompatibility**.

9-التحول مسار شامل: وشموليته لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية في المحيط الذي يحدث فيه، ولهذا يعتبر التحول الناجح ذلك الذي **يتسع ليحقق الثقافة الديمقراطية**، ومع مرور الوقت، **يتحقق التعود على القواعد الجديدة للعبة السياسية**، كما أن العمليات الدستورية تمثل عنصرا مهما في هذا النشاط من خلال إقامة دستور يمثل **عقدا اجتماعيا جديدا** أكثر من مجرد اعتباره نصوص جامدة.

10-التحول يحدث في سلسلة من المراحل: وهو ما يجعله **عملية تطورية تراكمية** تنمو كلما زادت مكتسبات الممارسة الديمقراطية أكثر فأكثر مع مرور الوقت، من حيث رفع نسبة المشاركة السياسية وتعزيز المواطنة واحترام الرأي الآخر وانفتاح النخب والمجتمع المدني، في سبيل تحقيق **الاجماع والتوافق** المطلوب في اللعبة الديمقراطية، ومن ثمة الوصول إلى **مرحلة الترسيخ** التي تصبح فيها الديمقراطية ثقافة عيش يشترك فيها الجميع.

التفسير النظري الأنسب لظاهرة التحول الديمقراطي

The most appropriate interpretation of Democratization

لطالما تناولت تعاريف التحول الديمقراطي، بوصفه ظاهرة دينامية وواعية ومتعددة الأبعاد والفاعلين والمخرجات، متغيرات متنوعة لمعرفة مسار الانتقال من وضع سيئ إلى وضع أفضل (تفسير معياري وعملي لأفضل الأنظمة السياسية) تقتضي الضرورة المعرفية الاستدلال بالتفسيرات النظرية لحقيقة هذا التحول من حيث أسبابه ودوافعه وأطرافه وما يفضي إليه لاحقا (النجاح أو الانتكاسة)، شأنه في ذلك شأن عديد ظواهر علم السياسة والعلاقات الدولية التي لا يمكن مقاربتها على مستوى المفهمة فقط، بل ينبغي ربطها **بأطر نظرية** تقدم بيانات علمية قابلة للاختبار والتعميم، خاصة في ظل التسليم بدينامية النظام السياسي في بيئات ثلاث؛ نفسية وداخلية وخارجية، مع الاعتراف **بقيمة نمط الحكم الديمقراطي** في تحسين الحياة العامة وتحرير المواطن والسهر على رفاهيته.

أ–التنظير في حقل التحول الديمقراطي:

إن تتبع ما يطلق عليه هنتغتون بالموجات الديمقراطية (الأولى والثانية والثالثة)[1]، وفحص الافتراضات المرتبطة بعوامل النجاح والفشل لمسيرة الانتقال إلى الديمقراطية، ناهيك عن عناصر الديمقراطية السليمة ومدى استيفاء النخب المعنية بالتحول لشروطها أدى إلى ثراء الأبحاث والدراسات الإمبريقية والتحليلات التاريخية المقارنة لحالات التحول في القارات المختلفة، كما أفضى إلى تطوير مقاربات خاصة بتفسير دوافع التحول وآلياته بناء على متغيرات تفسيرية موضوعية تناسب حالات الدراسة.

وهنا نستفسر عن **حتمية التنظير** في هذا المجال من الدراسات؟

---

[1]- طالع كتاب: صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

1/ تتبع مسار **تطور الفكر الديمقراطي** في ضوء النظريات السياسية الحديثة والسياسة المقارنة.

2/ الكشف عن **عيوب السياسات السلطوية** وتقديم بدائل عملية لسياسات أكثر انفتاحا وعقلانية.

3/ حصر الأبحاث الميدانية الحالية والمستقبلية لمسار التحول الديمقراطي وإضافات فاعليه (الحكومة والنخب والمجتمع المدني والقاعدة الشعبية) في أطر نظرية ثابتة للقدرة على **التفسير الموضوعي والتنبؤ السليم**.

4/تقديم **تفسير علمي لتعاقب الأنظمة السياسية** عبر مراحل زمنية مختلفة، وفي مناطق متعددة ثقافيا وسياسيا (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، مع التشديد على **قياس معايير الديمقراطية الحقة** من جانب المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) من جهة، والاجتهادات النظرية **تعددية التخصصات** من جهة ثانية.

ب–المقاربات المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي:

حظيت عملية التحول الديمقراطي باهتمام مجموعةمن الباحثينفي حقول معرفية شتى،تتقاطع أفكارهم بين السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة، من أمثال غابريال آلموند، فيربا سيدني، وديفيد سميث، الذين استندوا إلى **متغيرمعياري** (**الثقافة السياسيةومجموعة من القيم** كالاعتدال والتسامح والمشاركة في التحول الديمقراطي)، بينما يؤكد آخرون مثل سيمور مارتن ليبست ورونالد انجلهارت وصامويل هنتغتون على **المتغير المادي الاقتصادي** أهمية **مستوى الرخاء الاقتصادي للتحول الديمقراطي**، بينما يهتم كل من روبرت دال، دونكوارت روستو ومعهم أرند ليبهارت على **المتغير الاجتماعي النخبوي** في ضرورة الانتقال الديمقراطي؛ أي يسلمون **بالحاجة إلى وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية.**

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه

1/ المقاربة التحـديثـية Modernization Approach:

يمثلهـا **سـيمور مـارتن ليبسـت Seymour** Martin **Lipset**، وهـو عـالم اجتمـاع سياسـي أمريكـي، ذاع صـيته في أدبيات الدمقرطة بفضل كتاباته حول الموضوع والتي تصنف ضمن **الاتجاه الاقتصادي**،حيث يعتقد أن التحول إلى الديمقراطية يرتبط أساسا **بالتنمية الاجتماعية– الاقتصادية أو بمستوى التحديث داخل الدولة.**

Democratizing is primarily connected to socioeconomic development or the level of modernization inside a state.

فانتشار الديمقراطية تمخض عن الأوضاع التي أوجدها المجتمع الصناعي الحديث، أي أن **التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية،** مثل ارتفاع معدلات القراءة والكتابة والتعليم والتمدن ووسائل الاعلام، وقد كانت هذه الفكرة وراء أطروحتـه الشـهيرة[1]: **"كلمـا كانـت الأمـة في رخـاء وسـعة عـيش، عظمـت فرصـها في الحفـاظ علـى الديمقراطية"**

"the more well-to-do a nation, the greater chances that it will sustain democracy,"، كمـا ألهمـت **روبـرت دال** برأيـه القائـل بأنـه **كلمـا ارتفـع المسـتوى الاجتمـاعي والاقتصـادي للبلد، رجحت احتمالات كونه ديمقراطيا مسألة لا جدال فيها.[2]**

كلمـا **ترتفـع مسـتويات التعليـم** مـع اعتمـاد **التحـديث** "مستوى مرتفـع مـن التطـور الاقتصـادي" تزدهـر الطبقـة الوسطى المثقفة[3] وتزيد درجة مشاركتها في المجتمع، ويتـعزز الولاء الوطني وتُقبَل المؤسسات السياسية وشرعيتها في اتخاذ القرار، مما يسهم في البناء الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ لأن **المواطنين أصحاب المستويات التعليمية العاليـة** يولـون **قيمـة كبـيرة للديمقراطيـة، فيصـبحون أكثـر تسـامحًا وأقـل تطرفًـا وأكثـر عقلانيـةً** بخصـوص الآراء المختلفة والجماعات الأخرى في المجتمع.

---

[1] -Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," The American Political Science Review 53, no. 1 (March 1959), pp. 75.

[2]- غيورغسورنسن، مرجع سابق، ص 52.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله – آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص210.

التنمية الاقتصادية نتيجة التحديث تؤدي إلى **ارتفاع الدخل الفرديوتنخفض معه نسبة الأمية** فيزيد **الوعي الديمقراطي** نظرا **لتقاطع المصالح الاجتماعية السياسية**، فينبذ أفراد المجتمع **ثقافة التسلط والاستبداد** بحكم أنها ذات قيمة سلبية.

ذهب ليبست إلى أن من تحديات الديمقراطية **الانفصال التام بين الطبقات الفقيرة ومجريات الحياة السياسية في المجتمع**، فتلك الطبقات ركزت اهتمامها على متطلبات الحياة اليومية وأهملت الشأن السياسي إما لأسباب ثقيفية توعوية لم تتوافر لتلك الطبقات نظرا لانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، أو أن تلك الطبقات ترى أن مشاركتها السياسية لن تغير من الواقع أو تسهم في انتقال سلمي للسلطة فسلمت بالوضع الراهن مع عدم الرغبة في التغيير.وهوما عبر عنه بقوله:

(...وهناك احتمال ضعيف في أن تسهم مجموعات المراكز المتدنية في المؤسسات الرسمية، وأن تقرأ المجلات والكتب، وأن تتوافر لديها معلومات كثيرة عن الشؤون العامة، وأن تشترك في الانتخابات، وأن يكون لها اهتمام بالسياسة بوجه عام.)[1]

Democratizing is primarily connected to **socioeconomic development** or the **level of modernization** inside a state = the **average wealth**, **degree of industrialization and urbanization**, and **level of education and economic development** were higher in **democratic countries** (Lipset, 1959).

The **more developed** the nation is the **greater**the chances that it **will sustain democracy** = most countries that **fail in maintaining political democracy** are due to their **poor development**

تعرضت هذه المقاربة لانتقادات موضوعية مردها **ضعف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانتقال إلى الديمقراطية**؛ وهو ما تثبته عديد **التجارب العملية** التي أثبتت **إخفاق مدخل التحديث** في تفسير التحول

[1]- **سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة "الأسس الاجتماعية للسياسة"، تر: خيري حماد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1960، ص 57.**

الديمقراطي في بعض الدول حيث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، فمثلاً نجد أن **تركيا** انتقلت إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، في حين أن الديمقراطية لم تتحقق في **المملكة العربية السعودية** رغم توفر معظم المؤشرات السابقة.

2/ المقاربة البنيوية Structural Approach:

يمثلها الباحث **بارنجتون مور Barrington Moore** صاحب كتاب "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية 1966". وينطلق في افتراضه بأنالتفاعلات المتغيرة **للبنى المجتمعية**، نتيجة **التغير التاريخي طويل المدى**، يدفع **النخب السياسية** في **مسار تاريخي** يقود إلى **الديمقراطية**.[1]وتستند هذه المدرسة في تفسير الانتقال الديمقراطي إلى **التغيير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع**، بافتراض أن التفاعلات المتغيرة لهذه البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنشئ قيودا وفرصا **تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية**.

المتغير التفسيري للمقاربة البنيوية يكمن في المسارات طويلة المدى **للتغير الاجتماعي – التاريخي**؛ وهو **البنية المتغيرة للسلطة** (الدولة والطبقات الاجتماعية)	The explanatory focus of structuralism is on l**ong-term processes of socio-historical change** = **the changing structure** of **power** '**state / social classes**).[2]

كما تركز هذه المقاربة على **محورية الدولة** في عملية التحول؛ وقد أجرى بارنجتون دراسة مقارنة بين ثمانية بلدان تشمل **الولايات المتحدة واليابان والصين والهند وألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا**، بناء على تحديد أربع **بنى**

[1]- راجع كتابه: بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم، تر: أحمد محمود، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008.

[2] -Jean Grugel, Democratization : a Critical Introduction, New York, Palgrave, 2002, p 54.

متغيرة للسلطة[1]، وهي: ثلاث طبقات اجتماعية (الفلاحون والأرستقراطيون أو ملاك الأراضي والبرجوازية الحضرية) إلى جانب الدولة، وكشف عن طرق تغير العلاقة بينهم استجابة للتطور الاقتصادي للمجتمع. وفي النهاية، توصل إلى أن الأشكال المختلفة **للعلاقات البنيوية** في البلدان المختلفة أفضت إلى **مخرجات سياسية**: من بين البلدان الثمانية المختارة في الدراسة، برزت **بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة** فقط في **تحولها إلى الديمقراطية**. بينما أفضت البنية المتغيرة للسلطة في البلدان الأخرى إلى **الفاشية أو الشيوعية**.

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ======== **الديمقراطية الليبرالية**

اليابان وألمانيا ========== **الفاشية**

روسيا والصين ==========**الشيوعية**

يميز **مور** في كتابه "**الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية**" بين **ثلاث مسارات إلى الحداثة**: المسار **الديمقراطي** والمسار **السلطوي** والمسار **الشيوعي**، وتمثل كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا واليابان انحرافا أوليا عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأساليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى، أما روسيا والصين، فمثلتا انحرافا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الناتج عن ثورة فلاحية[2].

تطورت الديمقراطية في بريطانيا لأن الأرستقراطية التي تألفت من ملاك الأراضي كانت مستقلة عن التاج البريطاني، ونجحت في تبني الزراعة التجارية كردة فعل على نمو طبقة تجارية وصناعية ذات قوة اقتصادية في المدن، ولأن مشكلة الفلاحين اختفت. وفي فرنسا التي خضع فيها النبلاء للملك، تم التوصل إلى النتيجة نفسها التي توصلت

---

[1]- جوني عاصي، مرجع سابق، ص 42.

[2]- نفس المرجع، ص 43.

إليها بريطانيا، وفي كلا البلدين، تأثرت العلاقات الاقتصادية بالقوى الرأسمالية التي برزت في المدن، وبسياسة الملكية للسيطرة على النبلاء.

حسب مور، تطورت الديمقراطية **انطلاقا من صراع طويل الأمد**، مشيرا إلى التوازن الذي حصل بين الملكية والنبلاء، والاعتراف بسيطرة الملك مقابل الاعتراف بوجود فضاء مستقل للنبلاء، واستمرارية الملكية المطلقة أو وجود حكم بيروقراطي ما قبل الصناعي إلى فترة الدخول في الحداثة، قد تشكل عائقا للديمقراطية، مستدلا بحالة فرنسا؛ أي ان التدمير العنيف للنظام السابق في فرنسا كان خطوة بالغة الأهمية في طريق فرنسا نحو الديمقراطية، فثورة النبلاء واستقلاليتهم من الملكية لا يكفي للوصول إلى الديمقراطية، إذ لا بد من وجود طبقة مستقلة من سكان المدن تشكل العنصر الضروري لتطور الديمقراطية البرلمانية: "لا ديمقراطية دون برجوازية"[1].

أهم ملامح الطرح البنيوي حسب **مور**[2]:

***محورية البرجوازية في التوجه نحو الديمقراطية**؛ كونها تؤثر مباشرة في توجهات الطبقات العليا الفلاحية التي بدورها تحدد النتائج السياسية، فهي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي للتحالف، وفي حالة أن البرجوازية يمسها الضعف، فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب.

***القوة الثورية للفلاحين**؛ تحدد **نمط الثورة**، ثورة من أعلى أوثورة من أسفل، كما تحدد القوة الثورية الفلاحية العلاقة بين الأرستقراطية والفلاحين من جهة، ودرجة التضامن بين أفراد طبقة الفلاحين من جهة أخرى.

---

[1]- جوني عاصي، مرجع سابق، ص 44.

[2]- نفس المرجع، ص 45.

***التركيز على العلاقة بين المرحلة التاريخية للحداثة والدمقرطة؛** فالمسارات المتتالية نحو الحداثة تمثل مراحل تاريخية تؤثر جزئيا في حصيلة اعتناق الديمقراطية، وبذلك يكون مور قد اختلف مع ليبست في عامل الزمن، لا بل تجاوز مجرد العلاقة بين مستوى الحداثة الاقتصادية وتطور الديمقراطية داخل المجتمع.

3/ المقاربة الانتـقالية **TransitionalApproach**:

يمثلها الباحث دونكوارت روستو في دراسته المعنونة: **كيف تنشأ الديمقراطية وما ظروف ازدهارها** 1970، وتركز على **العوامل السوسيو–سياسية** في انتظار نضوج الشروط الاقتصادية، لتصبح ملائمة للديمقراطية (دور الفاعلين) وهي تختلف عن المقاربة البنيوية التي تركز على البـنى، بحيث **تتحقق الديمقراطية عبر مراحل مختلفة**[1].

كما تبنى هـذه المقاربة لاحقا الباحث **غـيلارم وأودونال O'Donnell** في عمله الموسوم **بالانتقـال مـن الحكـم السلطوي Transitions from Authoritarian Rule** والذي أصبح مرجعا بارزا في دراسات التحول. ويعرف **الدمقرطة** بأنها **عملية التفاعل** بين **النخب الديمقراطية والقادة السلطويون؛** وهي الجمع بين لحظات متداخلة من **الصراع والتفـاوض السـياسي** التي تحدث بمعـزل عن الظروف الاقتصادية[2].

'Democratization is **a process of interaction between the democratic elites and authoritarian leaders**. It is a combination of overlapping moments of **conflicts and political negotiations** undertaken separately from economic conditions'

تحـول اهتمـام البحث النظري في أدبيات الانتقال الديمقراطي مـن **البنيةStructure** إلى **تفاعـل النخـب Elites Interaction** وديناميـات تغيير النظـام علـى المـدى القصـير **short-term regime change dynamics**. فالنخب تؤدي دورا ملحوظا في مسار التغيير السياسي والتحول من السلطوية إلى الديمقراطية.

---

[1]-Paul J. Carnegie, The Road from Authoritarianism to Democratization In Indonesia, New York, Palgrave Macmillan, 2010, p 22.
[2]-Jean Grugel, op.cit, p 58.

وقد وضع أهم مبادئ هذه المقاربة الباحث السياسي الأمريكي**دانكورت روستو** في مقالته ''**الانتقال إلى الديمقراطية**'' سنة 1970 والتي حاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح **ليبست** حيث يرى أن دراسة التحول الديمقراطي ينبغي أن تتمحور حول **آلياته** بدلاً من **الشروط التي تمهد الطريق لنشوء الديمقراطية** وتؤمن فعاليتها، حيث يعتمد في دراسته على **منهج تاريخي مقارن**، فيرى أنه بالإمكان اعتماد حالتين أو ثلاث للتوصل إلى نموذج مثالي للانتقال الديمقراطي قابل للتعميم، وقد وقع اختياره على السويد وتركيا، وقد حدد **مسارا** للتحول الديمقراطي يشمل **أربع مراحل**:[1]

المرحلة الأولى: هي مرحلة **تحقيق الوحدة الوطنية National Unity** بنشوء **اتفاق** على **هوية سياسية مشتركة** لدى غالبية المواطنين، والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدودا ثابتة ومواطنة مستمرة، وهو ما يمثل بالنسبة له الشرط الأساسي.

المرحلة الثانية: هي **مرحلة إعدادية Preparatory Phase** تعرف صراعا سياسيا طويلا غير حاسم، ينشأ في الغالب كنتيجة **لبروز نخبة جديدة** تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في **مواجهة النخب التقليدية المسيطرة** التي تحاول **المحافظة على الوضع القائم**، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة وطبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر، بل في نفس البلد من وقت لآخر، **وهذه المرحلة تتسم بالحساسية** فقد يستمر النزاع إلى أن تضعف قوى الأطراف دون إيجاد حل ديمقراطي مما يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية، أو أن يحظى طرف ما بانتصار كاسح ويقطع الطريق إلى الديمقراطية، أما **أفضل الاحتمالات فهو حدوث توازن اجتماعي جديد**.

[1]-Dankwart Rustow, 'Transitions to Democracy',Comparative Politics,vol.2, Issue 3, 1970, pp 337-363.

المرحلة الثالثة: مرحلة القرار Decision Phase حيث تقرر الأطراف في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها التوصل إلى **تسويات** وتبنى قواعد الديمقراطية **كحل يضمن للجميع حضورا في النظام السياسي**، بعبارة أخرى **قبول الاختلاف في إطار الوحدة**.

المرحلة الرابعة: مرحلة التعود Habituation Phase حيث إن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجا عن **ضغوط قسرية** على الأطراف **لا عن قناعة بالديمقراطية** كأفضل الحلول، لكن **عامل الوقت** كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد وتؤمن بها وترسخها، خصوصا مع **تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية**.

باختصار، تعتبر نظرية التحول أن **الانتقال إلى الديمقراطية عملية تحول عند النخب**، من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية، وهذا يعود إلى الظروف التي تمر بها هذه العملية، والتي تضغط أو تحث النخب على تبني الديمقراطية، وهذا التحول يجري عبر تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن في النهاية ستؤدي هذه التسوية إلى إخلاء النخب غير الديمقراطية من اللعبة السياسية.

Rustow'sdynamic model to analyze the emergence of a democraticregime :

Rustow presents a model of **democratization** based on **four stages**. **(1) National unity**: the people must agree that they are a political entity, at least enough that there is no secessionary movement. **(2) There must be a family feud : some debate** that has the people split into strongly opposing camps. **(3) There must be a decision** to resolve the debate by means of democratic institutions (even if this decision is only a side effect of the resolution). **(4) "Habituation"**: over time, the people will get used to this pattern and come to value democracy itself.

العوامل الدافعة والمساعدة للتحول الديمقراطي

Drivers and contributing factors of Democratization

حظيت مسألة التحول الديمقراطي في الدراسات السياسية بأهمية متنامية منذ سبعينيات القرن العشرين، ضمن ما يعرف **بالموجة الثالثة للديمقراطية**، حيث قُدِمَت عديد التفسيرات النظرية لتعثر عملية التحول في دول العالم الثالث، **خصوصا في العالم العربي**، مما يدفعنا إلى الاهتمام بالآليات والأسباب المؤدية إلى نجاح التحول الديمقراطي وتحديدها في عدد من المتغيرات التفسيرية القابلة للتوظيف في حالات مختلفة من تجربة التحول.

إن عملية تحول ديمقراطي لأي مجتمع ما **لا يمكن أن تترسخ دون أن يرافقها شروط ومحددات جوهرية وضرورية** بوصفها **مؤشرات** يحتكم إليها لاحقا في **تقييم مسيرة الانتقال** وترسيخ دعائمه بعد إسقاط أركان التسلط وجوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية، على غرار ما حدث في دول أوربا الغربية على حد تعبير هنتغتون، وهي تتنوع بين ماهو **داخلي المنشأ**، وما هو **خارجي التأثير** (مثلما سنرى لاحقا).

وقد كتب الكثير حول العوامل المساعدة على إنجاح خطوات التحول إلى الديمقراطية السليمة على مستويات عديدة، ولعل أهم طرح في هذا السياق ما قدمه المفكر العربي **برهان غليون**، لما سلم بأن التوطين الفعلي لقيم الديمقراطية عمليا – مخاطبا الجمهور العربي المعاصر – يرتبط أساسا بعاملين رئيسين[1]:

أ-نضج الوعي الاجتماعي.

ب-توفر الشروط الموضوعية، كحقوق الإنسان ونشر الوعي بالحاجة للديمقراطية وغيرها من القيم الحضارية، وهي شروط خارجة عن التأثير المباشر للأفراد والمجتمعات.

[1]-برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص131.

بينما يسترعي **الدكتور عبد الإله بلقزيز**، وهو كذلك ممن كتبوا كثيرا حول الديمقراطية وأزمتها في العالم العربي، انتباهنا إلى ثمة شروط للانتقال الديمقراطي بمثابة أسس صحيحة يستهلها بالثقافة السياسية الجديدة التي تتبناها السلطة والمعارضة على حد سواء، بحيث تسمح ببناء وعي جديد في الفضاء السياسي، إضافة إلى تشديده على الحدود الدقيقة والحاسمة بين **التنمية السياسية السليمة** المؤدية إلى التحول الحقيقي، و**جهود الإصلاح والترقيع الدستوري** التي لا تكفي للانتقال الحقيقي أو التحول الجذري[1].

يمكن إرجاع الأسباب المؤثرة في إدارة عملية التحول الديمقراطي إلى **أسباب داخلية، وأسباب أخرى خارجية**، وفي **إطار شديد الترابط بين ما هو داخلي وخارجي**، حيث جرى تناول الأسباب الداخلية المتمثلة في مدى إدراك القيادة السياسية، وانهيار شرعية النظام القائم، ودور العامل الاقتصادي، مع تزايد قوة المجتمع المدني، إضافة إلى مدى نمو ثقافة سياسية ديمقراطية في المجتمع.وبالموازاة مع ذلك، لا يجدر بنا أن نغفل **التأثير المتعاظم للدوافع الخارجية**، بحكم أنها **محفزا إيجابيا** نحو إجراء تحولات ديمقراطية في الأنظمة التي لم تعتنق بعد النظام الديمقراطي بكل معاييره وأركانه وقيمه، ويلاحظ أن دول العالم الثالث أثبتت سرعة معتبرة في التأثر بالعوامل الخارجية، خاصة من الدول الغربية، والمتمثلة في ضغوط الدول المانحة للمعونات، وضغوط المؤسسات الدولية، أو رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته الدولية والمالية بهدف تلقي مساعدات ومنح، ناهيك عن تأثير نظرية الدومينو (أثر العدوى والانتشار).ويحدد **صموئيل هنتغتون** خمسة أسباب للتحول الديمقراطي[2]:

1–نتائج العدوى: عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح، وذلك على غرار ما شهدته أوربا الشرقية عقب الموجة الثالثة من الدمقرطة عام 1991.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 126.

[2]-Samuel Huntington, 'Democracy'sThirdWave', Journal of Democracy, Vol.2, N° 2, spring 1991, p 13.

2-انهيار الحكومة الاستبدادية: عندما يعجز النظام القائم عن توفير الحاجات الأساسية لمواطنيه، ولا يستطع الحفاظ على النظام السياسي، فيطالب المواطنون بالإصلاح والثورة لإعادة بناء النظام المحلي، على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي بسبب الركود الاقتصادي.

3-النمو الاقتصادي: بحيث يفضي النمو المسجل في الاقتصاد وبروز الطبقة الوسطى إلى تصاعد مطالب للتمكين في العمل السياسي، فيتسارع التجند الاجتماعي للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية، على غرار ما شهدته بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

4-خيار القادة السياسيين: يعتبر أحد أهم العوامل المرتبطة بالنخبة الحاكمة، عندما يزيد إدراك القادة بحتمية الخيار الديمقراطي للحفاظ على النظام الحالي، وهنا يباشر القادة بعملية التحول.

5-تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة: والمقصود بذلك الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية والدول الكبرى لتغيير النظام الاستبدادي ودفعه نحو الانفتاح على المطالب الديمقراطية، على غرار ما حدث لنظام ماركوس في الفليبين الذي استجاب للضغوط الدولية والأمريكية معا.

العوامل الداخلية:

* **القيادة السياسية**؛العامل **النخبوي = الرغبة في التغيير** من الأسوأ إلى الأفضل ومواجهة القوى المحافظة الرافضة للتغيير، إلى جانب توسيع نطاق إشراك المجتمع في صنع القرار (مثال عن قيادة الملك الاسباني خوان كارلوس لعملية التحول عام 1982 برغبة وحكمة، وقد جرى التداول السلمي في أعقاب الانتخابات البرلمانية).

*شروع القيادة الحاكمة في خطط الإصلاح والانفتاح بإيمانها بأن **الديمقراطية هدف منشود = سبيل براغماتي** لتحقيق الاستقرار الشامل في المجتمع وفي جميع القطاعات والمجالات التي يتحقق فيها الرخاء والتحرر من قيود التسلط السابقة. وفي هذا الصدد نستشهد بآراء الباحثين في علم التحول الديمقراطي:

خوان لينز	**Juan Linz**	يُسلم **بمسؤولية القيادة السياسية** عن تحقيق التماسك الديمقراطي وترسيخ القيم الجديدة للنظام الجديد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وقيميًا في المجتمع (الحرية والمشاركة والاحترام) وإقناع الأفراد بدورهم ومشاركتهم في ظل النظام الجديد.وهنا يطرح خوان لينز إشكالية "**أسبقية وأولوية الدولة**" أو ما يسميه **The Stateness Problem**[1]، أو شرط الوحدة السياسية كبديل لشرط النمو الاقتصادي الذي دافعت عليه نظرية التحديث.
مارتن ليبست وديامونند	**Martin Lipset and Diamond**	على القيادة الحاكمة أن تلتزم بالمبادرة في الانفتاح على الديمقراطية بنية إحداث إصلاح إيجابي واسع للنظام السلطوي على مستوى بنيانه وقيمه وسلوكياته، من خلال تركيزه على متغير الثقافة السياسية، بحيث ينبغي أن يعتنق الجميع (الجمهور والنخب معا) مبادئ الديمقراطية على مستوى السلوك والاتجاهات لكي تتحقق الديمقراطية الراسخة[2]. Consolidated democracy requires that the behaviour and attitude among both **public** and **elites** in society **are in line with democratic principles and methods**

[1] -Juan J. Linz and Alfred Stépan, Problems of Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, South America and Post-communist Europe, Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1996, p. 16.

[2] -Per Nobel, Political Values as Essential for Democratic Consolidation The Democratic Failure of Contemporary Iraq, Sweden, Lund University, Department of Political Science, 2009, p 8.

*انهيار شـرعية النـظام القائم، فعندما يخفق النظام القائم في أداء وظائفه، تحدث **أزمة في شـرعيته** (نموذج **دافيد إسـتون** حول **المدخلات والمخرجات = أداء الحـكومة -------الرضـا الشـعبي**) حيث تستحث الحاجة إلى التحول إلى **نظام أكثر وفاء وقـدرة على تحقـيق حاجـات الأفراد/المواطنين**[1]؛ خصوصا في ظل **عجز النظام القـائم على احتواء مطالـب فئـات جديـدة** راغبة في المشاركة والاستفادة من موجات التغيير عالميا (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا). وثمة مجموعة من الأسباب التي تكشف عن **مثالب في شرعية النظام الحاكم**، وتهيئ الطريق نحو التحول المنشود، ألا وهي:

***الطابع الدستوري لمرض النظام السياسي**؛ بحيث لا تكون المؤسسات السياسية،كما هو منصوص عليها في الدستور، محل قبول عام، فيرفضه المجتمع ويطالب بتغييره لكي يستجيب للمبادئ الديمقراطية المطلوبة.

***ضعف تمثيل** النظام السياسي لمختلف **القيم** فئات المجتمع ومصالحها؛ فينعكس ذلك على توجه المواطنين نحو **رفض النظام** ووصفه **بالبعيد عن الشرعية**، ويصبح العقد الاجتماعي غير سليم (انتفاء الولاء).

***عجز النظام السياسي عن استيعاب التحولات العملية والفكرية والقيمية بين صفوف المجتمع**، لأنه يدين بأيديولوجية تعارض التغيير وتبقي على النظرة الأحادية كما هو حال الديكتاتوريات السابقة في أوربا.

الأرضية **الاقتصـادية وجاهزية التحول**؛ فالتنمية الاقتصادية تخلق **وعيا اجتماعيا جديدا (التسـامح والعقلانية)** وتنشأ الثقافة السياسية الديمقراطية **المناوئة للتـسلط**، كما يزيد حجم **الطبقة الوسـطى** التي ستعمل على إحداث **تـوازن واعتـدال** في الصراع السياسي-الاجتماعي في قلب النظام **أمام مطالب التحول والانفتاح**.

---

[1]- حول النموذج، راجع: حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1986، ص ص 19 – 21.

تؤدي التنمية الاقتصادية إلى بروز فاعلين غير حكوميين يعملون على **مراقبة الحكومات ومحاسبتها** في سياساتها الخاطئة، كما يرغبون أكثر في المشاركة في العمل السياسي وتبني توجهات جديدة في طريقة تسيير شؤون الحكم وخدمة برامج السياسات المختلفة بطرق أكثر انفتاحا (**الدمقرطة = تنوع الفاعلين**)، وفي هذا الصدد، شدد **صمويل هنتغتون** على فكرة أن النمو الاقتصادي المتسارع زاد في إنجاح الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وانتشارها، وهنا نستفسر: هل يمكن أن **نتوقع نجاح الدمقرطة في دول فقيرة دون أرضية اقتصادية للإقلاع؟** وللإجابة العملية نستشهد بحالة **النمور الآسيوية** التي حققت نجاحا اقتصاديا كبيرا دون بلوغ مصاف الدول الديمقراطية العريقة على غرار الدول الأوربية الغربية على سبيل المثال لا الحصر!

تزايد **قوة المجتمع المدني** ووعي التجديد والتحول؛ خاصة في ظل تيار العولمة، حيث أصبحت مؤسساته القوة **المُوَازِنَة** لسلطة الحكومات، **وناقدة** في مواجهة النظم السلطوية الاستبدادية، من خلال التوعية بمعادلة (الحقوق/الواجبات)، ورفع الوعي السياسي ونشر ثقافة سياسية مكتملة النضوج؛ انطلاقا من أبرز قيمة للديمقراطية، ألا وهي **المشاركة** والتحول تدريجيا إلى مجتمعات حرة ومنفتحة سياسيا واقتصاديا.

العوامل الخارجية:

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثير العوامل الخارجية/الدولية وأهميتها في العديد من الحالات المدروسة، خاصة **بحكم التشابك بين القضايا الدولية العالمية والتحولات متعددة الأبعاد على المستوى الوطني**، تحت تأثير موجة العولمة وتحول بنية وتفاعلات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ناهيك عن رواج النموذج الغربي الليبرالي وضغوط الاصلاح السياسي التي صاحبت الدول الساعية للتغيير في القارات الثلاث؛ إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بحكم التشابهات الواضحة في نظم الحكم المغلقة ودرجات التسلط والفساد الاقتصادي وضعف مكانة المجتمع المدني وهشاشة المؤسسات الحكومية، دون أن ننسى خبراتها التاريخية مع الاستعمار (في بعض الحالات)

والمقصود بالعوامل الخارجية **الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً**، والتي تؤدي دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي **خاصة في الدول النامية**، وسواء كانت هذه الضغوط تمارسها دول أو منظمات دولية، ويمكن إجمال هذه العوامل – الضغوط – الخارجية فيما يلي:

المؤسسات الدولية المالية = المشروطية السياسية = منح وقروض مقابل الدمقرطة والإصلاح السياسي–الاقتصادي	القوى الكبرى وضغوط بنية النظام الدولي–العالمي في ظل العولمة ومطالب الأمن الإنساني والتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان	المنظمات غير الحكومية وانشغالها بنقل معايير الحوكمة والدمقرطة إلى دول/مجتمعات تعاني من تجاوزات بسبب طبيعتها غير الديمقراطية	العدوى الدولية = التحولات الجزئية والكلية في بنية النظام الدولي على مستوى الفاعلين والاستقطاب الدولي = انهيار الكتلة الشرقية والفوز الكاسح للنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي = الموجة الثالثة والدفع نحو اللحاق بالركب	العامل الإكراهي العسكري = الغزو الخارجي = دعم المعرضة = المشاركة في إحلال النظام البديل = تصدير الديمقراطية

***ملخص من تصميم الباحث:** مع الاستعانة بموجز من المرجع:**شادية فتحي إبراهيم عبد الله – الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية،2005، ص ص 35–36.**

ما يجب استدراكه (المفهوم) من التجارب الواقعية التحول الديمقراطي (الممارسة):[1]

1–التوافق حول الديمقراطية: لابد من **توافق جميع القوى السياسية** التي تنشد التغيير السلمي على النظام الديمقراطيبأسسه ومبادئه وآلياته وضوابطه وضماناته المتعارف عليها من نظام بديل حكم الفرد أو القلة. و**هذا الاتفاق يتطلب إيمان هذه القوى ذاتها بالديمقراطية قولا وفعلا** واعتدال خطابها السياسي تجاه الآخر وانفتاحها على كافة القوى، ثم التكتل من أجل توسيع قاعدة من يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، أي المؤمنين بالديمقراطيةبوصفها نظامسياسي وآلية لحل الصراعات السياسية بطرق سليمة، ثم **الضغط على السلطة الحاكمة**

[1]- مأخوذ من: مجموعة مؤلفين، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،ص ص 80–83.

بهدف زعزعة تماسكها ودفعها إلى التنازل والقبول بالديمقراطية، على غرار ما حدث في **إسبانيا** عندما آمن**خوان كارلوس** خليفة الدكتاتور فرانكو **بالملكية الدستورية** وعندما أعلنت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية واليمينية من هدف الانتقال إلى الديمقراطية مؤجلة تنافسها السياسي والايديولوجي.

2–دور المؤسسة العسكرية: إن توقف المؤسسات العسكرية والأمنية وشبه العسكرية عن دعم النظام يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في **تماسك الفئات الحاكمة**، على غرار ما حدث في **البرازيل والبرتغال ورومانيا**. أما النظم التي تحكم سيطرتها على المؤسسة العسكرية وتعتمد على المؤسسات الأمنية والدعم الخارجي فتكون قادرة على الحفاظ على تماسكها ولا يتصور حكامها إمكانية تخليهم عن السلطة، ولا شك أن موقف المؤسستين العسكريتين في تونس ومصر كان عاملا حاسما لنجاح الثورتين فيهما، بيد أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى مشاركة المدنيين في الحكم وآلية رسمية للتشاور مع كافة القوى في صنع القرارات المصيرية دون إقصاء أو انفراد.

3–التعبئة الشعبية: تؤدي عملية التعبئة الشعبية ضد النظام والتي **تشترك فيها فئات كثيرة** كالطلاب والأساتذة والمثقفين والعمال دورا حاسما في الانتقال، وأثبتت تجارب التحول أنه **كلما كانت هذه التعبئة منظمة ومستمرة وغير عنيفة، ارتفعت احتمال نجاح المعارضة الديمقراطية واستكمال مشروع الانتقال**. وفي أغلب حالات الانتقال **كان اللجوء إلى الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة بالتغيير عاملا مؤثرا لنجاح الضغوط على الحكام ودفعهم للخروج أو التفاوض**. ففي **جنوب إفريقيا**، أدت التعبئة لظهور سلوك جماعي مناهض للعنصرية من رفع تكلفة بقاء نظام الميز العنصري إلى التفاوض حول تصفيته والتحول نحو الديمقراطية، كما شهدت **ثورتا تونس ومصرتعبئة شعبية** شاركت فيها **اتحادات الشغل بتونس والحركات الاحتجاجية والشبابية بمصر**، نجحت في النهاية في تحريك الملايين من أفراد الشعب وانتهت **بثورتين شعبيتين**.

4–العامل الخارجي: أشارت تجارب التحول إلى اتفاق القوى المعارضة على القواسم المشتركة وتكتلها وقيادتها لعمليات التعبئة ضد النظام، وهذا كفيل **بدفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية أو على الأقل عدم الممانعة في الانتقال**، كما أثبتت حالات الانتقال أن حصول المعارضة الديمقراطية على إشارات دعم خارجية يساعد على نجاح حالات الانتقال كما حدث من دعم دول أوربا الغربية لأوربا الشرقية ودعم الكنيسة الكاثوليكية في الانتقال بالفليبين وكوريا وبولندا وأمريكا اللاتينية.

5–نوعية قادة التحول: تعتبر نوعية القادة ومهارات الإصلاحيين أحد عوامل نجاح الانتقال، فقد كان **توافق الآباء المؤسسين على الديمقراطية** وعلى إنشاء منظمة عابرة للأعراق والأديان في الهند وماليزيا بالغ الأثر في **الانتقال** مباشرة **من الحكم الاستعماري إلى الديمقراطية**، كما أسهمت **المهارات السياسية** لرئيس وزراء إسبانيا سواريزو في **خطابه المعتدل** تجاه كافة الأطراف على نجاح الانتقال، وساعدت **المهارات التفاوضية** لزعيم حركة تضامن البولندية واعتدال وحكمة مانديلا ودي كليرك بجنوب إفريقيا وإصرار زعيمة المعارضة اكينو واعتدال قادة الجيش بالفلبين والبرازيل في استكمال الانتقال.

6–أولويات المرحلة الانتقالية في أعقاب الثورات: لكل ثورة أولوياتها التي يجب على الثوار الاهتمام بها وتأجيل القضايا إلى فترات لاحقة، فمثلا تمثل المطالب الاجتماعية والاقتصادية مطالب مشروعة وتعبر عن مظالم حقيقية ارتكبها النظام السابق، إلا أن توقيت إثارتها ليس مناسبا، **لتأتي أولوية المشاركة والتوافق كبديل للتفرد والإقصاء**، فحالات الانتقال الديمقراطي وخاصة الثورية منها تتطلب أن يشترك الجميع في تحديد معالم الطريق وفي اتخاذ القرارات المصيرية، **والمطلوب هو تأجيل حسم القضايا الخلافية إلى ما بعد إقامة دولة المؤسسات وسيادة القانون**، والاكتفاء بالتوافق على عنصرين: الأول أن أي نظام جديد لن يخترق **ثوابت المجتمع** (الثقافة والدين والهوية)، والثاني هو**التوافق** حول **الضمانات الدستورية والقانونية** التي تمنع العودة إلى ماضي الاستبداد.

آليات التحول الديمقراطي

Mechanisms of democratic transition

غني عن البيان أن دينامية انتقال الدول والمجتمعات **المغلقة** (في معنى السلطوية بكل أشكالها) نحو أنظمة أفضل من حيث بنيانها وقواعد عملها وطبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والمجتمعات والأفراد، وهي الديمقراطيات المستقرة والراسخة على شاكلة نظيراتها في العالم الغربي (أوربا الغربية وأمريكا وكندا) على سبيل المثال، يقتضي شروط ومتطلبات عديدة، تتعلق جميعها بتحضير الأرضية الملائمة للتحول ومرافقة الشعب والنخب المعنية جميعا في هذا المسار، ناهيك عن قبول الآليات العملية المعهودة في الديمقراطيات الناجحة في العالم، كالانتخابات والتنافس الحزبي المفتوح واحترام الافراد في خياراتهم وحقوقهم وحرياتهم الفردية والعامة.

إن عملية التحول الديمقراطي بوصفها مسيرة نضالية، وشاقة، وطويلة، تقوم على **هدم البنى السلطوية السابقة وتفكيك العلاقات الاستبدادية الفوقية** في رحم المجتمع ومؤسسات الحكومة، **واعتناق قيم انفتاح جديدة** تتعلق بالمؤسسات والقواعد السياسية والعلاقات الاجتماعية الواسعة داخل المجتمع، فتتطلب مجموعة من الآليات:

دسترة الديمقراطية	التنافس الانتخابي	التعددية الحزبية	حرية الصحافة والإعلام	استقلالية القضاء

دسترة الديمقراطية:

يعد الدستور أهم أركان الحكم؛ نظرا لتحديده أي وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وتنتهي العملية بإصدار دستور جديد يحقق تطلعات جميع شرائح المجتمع دون استثناء. فهو **المستوى الأكثر أهمية في ممارسة الديمقراطية** وضمان عدم انتكاسها؛ بحيث يضمن عدم احتكار السلطة والتعسف بها، ضمن مفهوم **المراقبة والتوازنات checks and Balances** أي **التقييد المتبادل**

للسلطة الفعلية، وهو جوهر **الفصل بين السلطات** الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ أي يسمح بتدخل السلطات الثلاث بمهام بعضها البعض، وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها الأخرى، حسب طبيعة النظام وشكل الحكومة[1].

التنافس الانتخابي:

يعتبر مشروع وطني يكفله القانون وترتبط قوته **بمدى احترام إرادة الناخبين** في إطار احترام المسار الديمقراطي تحت جناح الدستور، كما أنه **يضمن انفتاح الدولة على الممارسة الديمقراطية في بداية عملية اعتناق الديمقراطية.** وتنبع أهميتها من اختيار رئيس الدولة والسياسة العامة التي ستتبعها الحكومة[2]، واختيار أعضاء الهيئة التشريعية، من تحديد مسؤولية الحكومة والبرلمان في عملية منفتحة وتنافسية بوصفه الأداة الرئيسة للرقابة الشعبية، **لأنها تبرهن أن السلطة السياسية تستمد من الشعب** ويحتفظ بها بثقة منه، وأن الشعب هو من يجب أن يقف على مساءلة رجال الحكومة ومحاسبتهم بطريقة أو بأخرى.

التعددية الحزبية:

إن وجود حياة ديمقراطية نشيطة بالمفهوم الليبرالي غير ممكنة في غياب مشاركة المواطنين كافة من خلال ممثليهم المنتخبين في صناعة القرارات الوطنية على مختلف الأصعدة من ناحية، وتداول السلطة فيما بين ممثلي الأحزاب والقوى الاجتماعية في الساحة الوطنية من ناحية ثانية، بحيث لا تتحقق المشاركة السياسية على الوجه الأكمل ما لم تتح فرص إبداء الرأي والمساءلة والمحاسبة لممثلي مختلف الأحزاب السياسية.

---

[1]- نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، عمان، دار الكرمل، 1984، ص 200.

[2]- ديفيد بيتهام وكيفن بويل، مدخل إلى الديمقراطية: الانتخابات الحرة العادلة، تر: غريب عوض، البحرين، فراديس للنشر والتوزيع، 2007، ص 9.

فمعظم القادة الذين عملوا على إنهاء الأنظمة الاستبدادية وتعزيز الحكم الديمقراطي قد باشروا نشاطهم من خلال العمل على بناء أو إحياء الأحزاب السياسية، كما سعوا إلى إضفاء الشرعية على الأحزاب، وضمان الحق العادل في الاتصال والتواصل مع وسائل الاعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فضلا عن مساعدتها الحد من الضمور والانقسام أو التهميش في صفوفها. وتعتبر إندونيسيا وغانا وبولندا والفليبين أمثلة لتوضيح جميع المشاكل التي تواجهها الديمقراطيات عندما لا تتاح فيها إمكانية تطوير أحزاب قوية.[1]

حرية الصحافة والإعلام:

تسعى الديمقراطية بوصفها نظام حكم إلى كسب تأييد المواطنين وولاءهم لسياساتها، وهو ما تضطلع به وسائل الإعلام في المجتمعات المستقرة، **بحيث تطلع الجمهور على سياسات الحكومة** وتوفر منبرا **للحوار السياسي**، ناهيك عن عملها بمثابة **قناة لتوصيل الرأي العام إلى الحكومة** للضغط الشعبي عليها.[2]

توفر وسائل الإعلام مجالا للحوار العام يمكن من خلاله **استجواب الوزراء وغيرهم من الشخصيات العامة**، وتمكن من **التعبير عن الرأي العام وإيصاله إلى الحكومة**، ناهيك عن **الدور المكمل والداعم لعمل البرلمان** في الفحص والمداولات. مع العلم بأن وسائل الإعلام لا يمكن أن تؤدي هذه المهام الديمقراطية الرئيسة إلا إذا **كانت مستقلة** حقا **ولا تقع تحت سيطرة الحكومة.وينظر علماء السياسة إلى وسائل الإعلام باعتبارها جزءا من النسق السياسي** تستخدمها النخبة الحاكمة والقيادات السياسية **لإضفاء الشرعية والمصداقية على النظام السياسي**، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسئولين.[3]

---

[1]- سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال، تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين، القاهرة، دار الشروق، (د.س.ن) ص ص647،648

[2]- صبري سعيد، الديمقراطية: الموسوعة السياسية للشباب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 49.

[3]- بسام عبد الرحمان الجرايدة، العالم وقضايا حقوق الإنسان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013 ،ص 207.

استقلالية القضاء:

تعتبر الديمقراطية إحدى المتطلبات الأساسية التي تتحقق في ظل سيادة القانون، وقد نوه إلى هذا الترابط الوثيق عديد الفلاسفة السياسيين والفقهاء منذ قرون ماضية، كما أن الثورات المعرفية وليدة عصر النهضة تبنت هذا التفكير الموضوعي والعقلاني بخصوص **بناء دولة القانون**؛ ناهيك عن اعتبار هذه الأخيرة من الأدوات القانونية والسياسية الضرورية لعملية الانتقال الديمقراطي، حيث إن بناء دولة القانون يُعدّ من أهداف العملية الديمقراطية، مما يعني أن **خضوع الدولة للقانون لن يكون مجديا إلّا حينما تكون قاعدة القانون معبّرة في محتواها عن مبادئ الديمقراطية**.

تجسد **سيادة القانون Rule of Law** أرضية قوية للتحول إلى الديمقراطية وتعزيز مكتسباتها مع مرور الوقت، فهي الفيصل بين الأنظمة السلطوية والأنظمة المفتوحة، كما أن الدستور يضمن عمل جميع موظفي الدولة؛ المنتخبين منهم وغير المنتخبين، في إطار القانون. كما أن القضاء بسلطته وهيبته يعد حجر زاوية للحرية الفردية وللديمقراطية على حد سواء، فبدونه لا يمكن ضمان حماية الحقوق والحريات في مواجهة السلطة التنفيذية، وباعتبار الاستقلالية شرط مسبق لنجاعة القضاء، يمكن أن تسجل الديمقراطية الجديدة انتكاسة إذا ثبت سيطرة الهيئة التنفيذية على المؤسسة القضائية والتعسف في استخدامها.

مسار التحول الديمقراطي وخصائصه

The democratic transition process and its characteristics

تمر عملية التحول الديمقراطي بمراحل جوهرية تفضي في نهاية المسار إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم، تتعزز فيه معايير الانفتاح والمشاركة والحرية والتنافس، وهي القيم السياسية الأصيلة في الفكر الديمقراطي منذ قرون، مع اختلاف صور تطبيقها من بلد إلى آخر. وقد شاعت الأبحاث الأكاديمية حول طرق التحول إلى الديمقراطية في ظل التحولات السلمية وغير السلمية داخل المجتمع، بين فاعلين ومؤسسات وبنى متعددة، يتحدد على إثرها مخرجات الانتقال إيجابية كانت أو سلبية.

وقد احتكم أصحابها إلى التجارب العملية للدمقرطة عبر القارات المختلفة، وتزامنا مع كتابات هنتغتون حول موجات التحول الديمقراطي[1]، **بوصفها تفسيرات علمية موضوعية قابلة للتعميم**، برغم الانتقادات التي وجهت إليه، بسبب عدم ثبات مسار التحول والتغيير في حالات محددة.

عموما، **تجري عملية التحول عبر مسار متواصل ongoing process** من الجهود المضنية والتضحيات الاجتماعية والسياسية، ومن خلال **تفاعلات مجتمعية عميقة** تمثلها **فئات المجتمع والنخب الحاكمة والمعارضة والمؤسسات المؤمنة بحتمية الانتقال من الأسوأ إلى الأفضل**، باعتبارها طبيعة التحول في المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ. وتكاد تتفق أغلب الدراسات على هذه المراحل الثلاث:

[1] -Jean Grugel, op.cit, p p 32,33.

1/ انهيار النظام السلطوي:

توصف هذه المرحلة بأنها **الفترة الانتقالية** بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي[1]، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات **بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول**، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

وتبدأ هذه المرحلة مع بروز مؤشرات **هشاشة التسلطية** حيث ينشأ الصراع بداخله، فتنقسم النخبة السياسية بين **الاصلاحيين والمحافظين**، إلى جانب **التأثير المتعاظم لوعي المجتمع المدني واستقلاله وقوته الموازية**، فيترتب على ذلك **أزمة شرعية النظام التسلطي** ويفضي إلى زوال رموزه وممارساته ومواليه بحكم ضعف صورته وقاعدته الشعبية. كمايجب الانتباه إلى **أن انهياره قد لا يبشر بتدعيم أركان الديمقراطية بالضرورة**، بل تولد كيانات وعمليات صورية لممارسة الديمقراطية.

ونستذكر هنا مساهمة **المفكر عزمي بشارة**استنادا إلى نموذج هنتنغتون في عملية **الإصلاح من أعلى** في الدمقرطة، متخذة شكل **الانفتاح السياسي** أو **اللبرلة**، حيث تستخدمها الدول السلطوية، ولكنها سُرعان ما تنقلب عليها بخسارتها لسلطتها تدريجيًا، **بزيادة وعي المواطنين، ومطالبتهم بمزيد من الإصلاحات والصلاحيات**: إما المواجهة الصعبة والقمع ضد الشعب أو التفاوض معه على آليات تحقيق المطالب[2].

---

[1]- **راجع**:حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، **2013**.

[2]- عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **2020**، ص **301**.

2/ الانتقال الديمقراطي:

تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وتبدأ مظاهر التخلي عن الممارسة السلطوية، **كما يبدي أفراد المجتمع تجاوبا مع الخطوات العملية المتتالية لتطبيق قواعد الديمقراطية** (المشاركة والحرية ونمو المجتمع المدني والتعددية السياسية)، **ولكن هذا لا ينفي احتمال وقوع انتكاسات تهدد بالعودة إلى المرحلة السابقة من التسلط**، وبالتالي يجب أن تتبعها مرحلة تدعيم التحول وترسيخه، بحيث يمثل **طورا وسطا**يمثل **القطيعة مع نظام سلطوي** لتبني قواعد نظام يتجه نحو الديمقراطية، بحيث يتوسط **المرحلة التحضيرية** (السابقة) **ومرحلة الترسيخ الديمقراطي** (اللاحقة).[1]

3/ الترسيخ الديمقراطي:

وهي المرحلة التالية لحدوث التحول، وقوامها منع الارتداد في مسار التحول والعودة إلى التسلط. فاستكمال أسس الديمقراطية الاجرائيةخلال مرحلة التحول لا يعني استقرار النظام السياسي، بل يوحي بوجود تحديات أمامه **لاستكمال الصرح الديمقراطي وتثبيت أركانه وتعميق ثقافته داخل المجتمع وفي أوساط النخب**، فجوهر هذه المرحلة هو **قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة**، وهنا يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي؛ أي **اتفاق أعضاء النخبة** حول مختلف الاجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.

وهذه المرحلة كما يرى ''**لورانس وايتهاد** "**Lawrence Whitehad**" تتضمن **التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات**، حيث يسود فيها الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين **بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة**، وبالتالي **يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام**

---

[1]- أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 137.

الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت **بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية**، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين **بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه**، كما تقوم القوي المعارضة بطرح قضايا مهمة وتظهر هياكل جديدة، فتسود شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام **بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية**.[1]

ويميز **صموئيل هنتغتون** بين **أربعة أنماط** رئيسة **للتحول الديمقراطي**، وهي[2]:

1-نمط التحول Transformation: يعني أن قادة النظام غير الديمقراطي هم الذين يبادرون إلى عملية التحول، ويتطلب وجود قيادة لها ميول إصلاحية وجرأة على الشروع في عملية التحول إلى الديمقراطية. وفي هذا النمط تبرز استراتيجيتين مختلفتين: الأولى هي **قيام قادة النظام بفرض التحول الديمقراطي**، وفي الثانية **ينتج التحول عن اتفاق بين قادة النظام غير الديمقراطي وبين المعارضة على أساس التخلي عن السلطة**.

2-نمط الإحلال التحولي Transformational Replacement:يحدث التحولحسب هذا النمط من خلال **اتفاق قادة النظام غير الديمقراطي** مع **قادة القوى المعارضة** على **إنهاء هذا النظام والشروع في التحول الديمقراطي**. ويتطلب وجود نوع من التعادل في موارد القوة لكلا الطرفين.ويحدث التحول في هذا النوع عبر **حالات من الاحتجاج والقمع** قبل بلوغ الأطراف مرحلة التفاوض، وهي المرحلة التي تستلزم حصول كل من أقطاب الصراع على **نوع معين من الشرعية أمام الآخر**.

---

[1]-نجلاء الرفاعي،"التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1997، ص ص 29، 30.

[2]-Samuel P. Huntington, How Countries Democratize, Political Science Quarterly, Vol. 106, No. 4 (Winter, 1991-1992), pp. 579-616. Available on : https://el2019.kimep.kz/pluginfile.php/108964/mod_resource/content/1/Huntington%20How%20countries%20democratize.pdf

3-نمط الإحلال Replacement: يقصد بهذا النمط عملية التحول التي تنتج عن **صراعات عنيفة تجبر قادة النظام على التخلي عن السلطة كرها**، وتحدث عندما تتمكن **جماعات المعارضة** من الإمساك بدفة الأمور والقيام **بدور قيادي في عملية الإطاحة بالنظام**، وعادة ما يمر نموذج الإحلال بثلاث مراحل:

- نضال قوى المعارضة لتقويض النظام
- الانهيار الفعلي للنظام
- وضع خطط لعمليات البناء الديمقراطي، تضع في الحسبان إمكانية حدوث صراعات في المستقبل بين قوى المعارضة السابقة أومعها.

4- التدخل الأجنبي Foreign Intervention: خلافا للطرق السابقة للتحول الديمقراطي (داخلية المنشأ ونظمية الطراز وتفاعلية بين النخب) يبرز شكلا آخر متعلق **بالطرف الخارجي**؛ أينفوذالقوى الأجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط **بالتدخل العسكري المباشر**، بل أيضا بقضية **الإعانات والمساعدات** التي توفرها دول أجنبية أو التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكل تأثيرا مباشرا، على غرار التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 بحجة تصدير الديمقراطية.

وغالبا ما كانت هذه الإعانات تتخذ شكل دعم أو تحفيزات لبعض دول العالم الثالث وفي نفس الوقت، تشكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية لتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية.رغم المساعي الجادة من طرف الدول المتقدمة لبناء أنظمة ديمقراطية، وإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي عن طريق المساعدات المالية والدعم بالتوجيه والأفكار إلا أنها لم تنجح بعد في تحصيل نتائج معقولة أو مشجعة.

والمشكل هنا لا يرتبط بحجم الإعانات، بقدر ما يرتبط بالفكرة نفسها ومدى قابلية هذه المجتمعات لتحقيق الانتقال من وضع إلى وضع آخر. كما أنه ليس من المنطقي أن نستنسخ من التجارب الغربية نسخا عربية، وحتى

إذا ما تم ذلك، فحتما لن يدوم ولن ينعم بالاستقرار، لا لشيء، فقط لأنه ليس من الواقعي فرض خيرات سياسية على نخب أو أنظمة لا تجد في هذه الخيرات ما يناسبها. **فالبناء الفعلي للديمقراطية يكون مصدره الشعب،** انطلاقا من **رغبته في التغيير، والاعتقاد التام بمبادئ الديمقراطية بالإجماع داخل المجتمع،** فكلما كان الانتقال الديمقراطي خيارا جماعيا وقناعة وطنية، كانت نسبة نجاحه أكبر.

يحدد **دونكوارت روستو Dunkwart Rustow** في مقالته" التحول الديمقراطي نحو نموذج دينامي" **Transitions to Democracy : Toward a Dynamic Model** مجموعة من الأنماط/الطرق **roads or modes** التي تتعرض فيها الحكومات إلى **تغيير النظام Regime Change** في مسار انتقالها إلى **بناء الديمقراطية أو إعادة بنائها Building or re-building democracy**، معتبرا أن هذه الطرق **تتشكل عبر مراحل زمنية** عديدة لتؤدي لاحقا إلى التحول الديمقراطي، وهي ثلاثة:[1]

الانفتاح السياسي	**Political Liberalization** **مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو معارضة ديمقراطية خارجه. ثم شروع النظام الحاكم في تخفيف قبضته وتبني بعض الخطوات الانفتاحية.**	It may be defined as **the initial moment** when **authoritarian regimes ease upon repression** and **introduce some civil and political rights**. This is the first phase of the transition phase and itindicates the moment **when the authoritarian regime tolerates, although with still severe restraints, the emergence of autonomous organizations within the civil society.** Liberalization maybe the result of either**divisions within the rulingelite**, **popular mobilization or a combination of both**.
الانتقال	**Transition** **مرحلة انتقالية تتعايش فيها مسارات متتالية ومستقلة؛ تآكل النظام السلطوي وتصدعه،**	It may be defined as **the interval** between **one political regime and another**. In this interval there **coexist** two **simultaneous** and **autonomous processes**: the process of **erosion and dissolution of the authoritarian regime,** and **the emergence of new democratic**

[1] -Dankwart A. Rustow, Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model, Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), pp. 337-363.

	في مقابل بروز مؤسسات ديمقراطية جديدة، كما يشوب الانتقال جو عال من الشكوك وعدم هضم المجتمع بعد للقواعد الديمقراطية.	**institutions.** Transitions are characterized by their high degree of uncertainty, in which not all significantactors of the regime have impeccable democratic credentials and where democratic rules of procedure have yet to be internalized by the society at large.
الترسيخ	**Consolidation** **بعد الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية، تأتي مرحلة تعزيز الثقافة السياسية والمؤسسات الديمقراطية عموما.**	It may be defined as t**he formation and maintenance** of both **valid democratic institutions and a democratic political culture.** This entailsstability in rules and norms of **electoral competition** and **acceptance of elections** as **the legitimate institution that ultimately determines who governs**; as well as **a party system** with strong links with the most organized interests within society. On the other hand, it also entails **a socialization process** which pursues **the extension of democratic practices and rules to all levels of society**.

ديناميةالتحول عبر تحليل النظام الحاكم والمعارضة والقاعدة الشعبية:يتدرج الانتقال من **نظام حكم الفرد** إلى **نظم الحكم الديمقراطي**عبر اتجاهات مختلفة **من داخل النظام وخارجه في حركية مركبة**قادرة على تفسير مخرجات التحول **عبر تحليل علمي وإمبريقية للتفاعلات والفاعلين معا**؛بحيث يتضمن الانتقال مراحل أهمها مرحلة **ضعف النظام القديم** وظهور **جناح إصلاحي داخل النظام** أو **معارضة**، ثم **الانفتاح السياسي** فتطور الانفتاح إلى **تحول**:[1]

أولا؛ التحول من أعلى بقيادة الإصلاحيين داخل النظام، ويتميز هذا النمط **باقتناع الحاكم نفسه** بعدم القدرة على **الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة** أو **اقتناعه بالديمقراطية** أو **ظهور جناح إصلاحي داخل النخبة**

[1]- عبد الفتاح ماضي، " مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية " في علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (تنسيق و تحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 47.

الحاكمة وتبني بعض **خطوات الانفتاح** ثم **قيادة هذا القائد أو الجناح الإصلاحي مهمة الانتقال إلى الديمقراطية.**

وهنا تكون قوة أحزاب المعارضة محدودة مقارنة بقوة الاصلاحيين داخل النظام كما حدث في اسبانيا والبرازيل، ففي إسبانيا اعتمدت معادلة التغيير على ظهور جناح الإصلاحيين داخل النظام ووصولهم إلى الحكم (الملك خوان كارلوس) ورغبتهم في التغيير ومهاراتهم السياسية في إدارة الانتقال مع التعبئة الاجتماعية وتكتل قوى المجتمع المدني والمعارضة من أجل الانتقال واعتدال الخطاب السياسي لها تجاه الحكومة.

ثانيا؛ التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه، وهنا لا يستطيع النظام الابقاء على هذه الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يمتلك الجناح الاصلاحي داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة الانتقال ولا تكون لقوى المعارضة قوة تغيير النظام بمفردها، ولهذا **يتم الانتقال عن طريق شروع النظام في التفاوض مع قوى المعارضة المعتدلة.**

وغالبا ما يتضمن الأمر **عدة مراحل** تبدأ من ضعف أسس شرعية النظام ومن ثم تبنيه بعض الخطوات الانفتاحية واستغلال قوى المعارضة هامش الانفتاح وقيامها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتكثيف ضغوطها بهدف رئيس هو **تغيير النظام،** وعندما **يصل الطرفان إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحد الطرفين على الآخر، يبدأ التفاوض** أو ما يعرف **بالاتفاق أو التعاقد** حول الانتقال إلى الديمقراطية.

ثالثا؛ الانتقال من أسفل تحت تأثير التظاهرات الشعبية وقوى المعارضة الديمقراطية، يتم الانتقال بفعل تصاعد **الاضرابات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير** وظهور **قوى معارضة ديمقراطية** واستغلالها المساحة التي يوفرها الانفتاح **للضغوط على الحكام** للاستجابة لمطالب المعارضة، كما حدث في الفليبين وكوريا الجنوبية وأوكرانيا ونيكاراغوا وإندونيسيا وغيرها.

وهنا غالبا ما تؤدي المعارضة الديمقراطية دورا محوريا في استغلال الانفتاح الناتج عن ضعف النظام ومواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي، وذلك عبر **ثلاث مهام استراتيجية**، وهي: توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية والاتفاق على قواسم مشتركة بينهم ومحاولة توحيد المعارضة، ودفع الحكام إلى المزيد من التنازل وقبول توسيع الانفتاح وأيضا دفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية أوعلى الأقل عدم الممانعة في الانتقال.

كما أن تعبئة المعارضة الديمقراطية للشارع كانت تتم بمهارة، **فكلما كانت التعبئة غير عنيفة، قويت المعارضة الديمقراطية وارتفعت تكلفة قمعها وتعززت احتمالات نجاحها**، كما حدث في كوريا والفليبين وفي بعض دول أوربا الشرقية، وهنا يتوجب على المعارضة الحفاظ على مساحة من الاستقلال عن النظام بالحفاظ على النقابات والأحزاب القائمة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على كسب دعم أكبر من المناصرين للديمقراطية من فئات مختلفة كالصحفيين والمفكرين والطبقة الوسطى والطلاب والعمال، **فكلما اتسعت المساحة المتاحة للمعارضة، قلت المساحة التي يوجد فيها النظام**.وعلى المعارضة الديمقراطية العمل أيضا على **إيجاد بديل سياسي للنظام القائم**، فلم يكن المطلوب في معظم الحالات إنهاء النظام بأكمله، وإنما **الاتفاق على صيغة متفق عليها**.

تختلف درجاتها وتأثيرها حسب طبيعة الدولة والمجتمع المعني بالتحول:

المعوقات الداخلية:

1-طبيعة البنى السياسية ومقاومتها لمخرجات الديمقراطية: لا جرم أن المجتمعات غير الديمقراطية عانت طويلا من الطبيعة الاستبدادية لحكامها، متجسدة في نزعة السيطرة والتمسك بالسلطة بعيدا عن التداول السلمي المشروط في أي تجربة ديمقراطية، كما تتعرض فيها المعارضة إلى القمع والإقصاء دون مراعاة مقتضيات التشاركية والتنوع والتعدد السياسي المطلوب، خاصة في المجتمعات العربية التي تعتبر بيئة جاهزة لرفض أحزاب وحركات مناوئة للسياسات الحاكمة حتى وإن كانت هذه الأخيرة خاطئة وفاسدة وسلطوية. كما أن الفسيفساء الاجتماعية والثقافية والدينية في المجتمعات العربية تناسبها ما يطلق عليه **الديمقراطية التوافقية**[1]؛ أي شكل من أشكال الحكم في بلد غير متجانس بين أطيافه، مما يتطلب إعطاء حق الحكم بالتوافق فيما يتعلق ببعض الأمور الأساسية للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، وقد حددت عناصرها تجربة **ليبهارت** في ما يأتي:

أ-حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه)

ب-مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة والإدارة والمؤسسات والانتخابات أساسا)

ج-حق الفيتو المتبادل (للأكثرية والأقليات لمنع احتكار القرار)

د-الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة

بما أن التحول إلى الديمقراطية يتطلب مؤسسات متعددة تحمل قيم التعددية والحرية والمشاركة، فمن الصعب أن تنتقل بلدان ذات موروث استبدادي طويل إلى نمط الحكم الغربي الليبرالي في ظل ما يفرض عليها من ترتيبات

[1]- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينه، العراق، الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 11، 12.

سياسية وقانونية **من أعلى إلى أسفل**، وغالبا من **جانب القوى الاستعمارية الكبرى أو المجموعة الدولية**. كما أن **أنظمة الحكم ذات الطبيعة الأوتوقراطية والأوليغارشية والثيوقراطية** (في العالم العربي خصوصا) لا تحترم المطالب الشعبية وتنوي البقاء في السلطة بقدر ما تمنحه لنفسها من مشروعية مشوهة (**احتكار السلطة**) [1] **ولا تحظى بالإجماع والتوافق العام**، ناهيك عن ميلها لاستخدام وسائل القمع المادية والمعنوية، واتخاذ أسلوب الترغيب والترهيب لثني الأفراد عن المساس بأسس النظام أو التفكير حتى في السعي إلى تغييرها.

وبالتالي، توجز عقبات التحول على مستوى نظمي – جزئي في النقاط الآتية:

***ضعف الإرادة السياسية لدي النخب الحاكمة**، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على إحداث التغيير المنشود ومباركة المجتمع المدني له.

***غياب المؤسسات الدستورية وضعفها** وفقدان السلطات التشريعية والمراقبة واتخاذ القرار.

***ضآلة نسبة المشاركة السياسية** لدي الجماهير وغياب الضغط الشعبي معتراجع الوعي السياسي.

***استمرار الاستقرار السياسي** وانتشار التطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

2– ضعف تركيبة وتأثير المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني الفضاء غير الرسمي الضروري لازدهار الديمقراطية والفاعل الرئيس في مرافقة النخب المعنية بالتوافق على المشروع الديمقراطي والتحول إلى الديمقراطية، خاصة وأنه يتضمن كل العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول التسلطية، هذا ويستتبع

[1]- يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ،ص .360

ضرورة وجود مؤسسات اجتماعية غير مرتبطة أو خاضعة لحكومة مستبدة وظالمة، لأن هذا النوع من الحكومات سوف يقوض نشاط التحول ويحارب التجارب الديمقراطية. [1]

ما دام في المجتمع أفراد لم ينالوا حريتهم السياسية، فإن حرية كل المجتمع تبقى ناقصة، فما بالك عندما تكون حرية القسم الأساسي من الشعب مصادرة؟ ولأن مفهوم الشعب والمجتمع المدني والدولة الديمقراطية وصراع الطبقات محصلة ضرورية لحياة الفرد وحقوق الإنسان والمواطن **لكي تصبح الديمقراطية نظاما سياسيا يعبر عن سيادة الشعب ويتطابق مع هوية المجتمع** وعلاقات موضوعية بين الفرد والمجتمع والدولة تجعل الاستبداد مستحيلا. [2]

3–الفشل الاقتصادي: لا يختلف اثنان على ضرورة وجود أرضية اقتصادية متينة تيسر عملية الانتقال إلى الديمقراطية، على غرار ما تناوله أنصار مدرسة التحديث الغربية، على الأقل في مرحلة الشروع والانطلاق في الانفتاح وقبول قيم الدمقرطة ومؤسساتها، وفي هذا الصدد، يقدم الباحثان **ديفيد بيتهام وكيفين كويل** دراسة لليونسكو حول موضوع الديمقراطية في العالم الثالث، فيرون بأن المشكلات الأكثر حدة وخطورة التي تواجه الديمقراطية اليوم هي التي تنبثق من المجال الاقتصادي والذي بدوره يؤثر على السكان؛ فالفقر والعوز والفاقة والبطالة المستمرة ترهق ميزانية الدول وتعرقل جهود تأمين الرفاهية، وهذا الخلل له آثار سياسية جانبية حيث تزيد من حدة التنافر الاجتماعي، مما يخلق مشكلات تعرقل مسار الديمقراطية[3].

يعتبر ضعف وهشاشة الاقتصاد في دول التحول الديمقراطي التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول، بحيث تتطلب الممارسة الديمقراطية السليمة شروع الدولة المعنية بالتحول من التسلط إلى الانفتاح السياسي الشروع في إجراء **عمليات الإصلاح الهيكلي**، لكي تستطيع أن تجاري السياسات الاقتصادية والتكنولوجية الناجحة في العالم

---

[1]- محمد الأحمري، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 81.

[2]- توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص ص 123–126.

[3]- صبري سعيد، الديمقراطية، القاهرة، نهضة مصر للنشر، 2007، ص 65.

الغربي، **وهو حال الدول العربية ذات الموروث الإنتاجي المشوه،** خصوصا في زمن الأزمات الاقتصادية حيث تظهر المجتمعات العربية هشاشة وأقل صمودا أمام هزاتها. ومن بين السياسات التي تأثرت بالسلب على الإصلاح الاقتصادي، والتنوع الاقتصادي، والتنافسية، وبناء اقتصادات المعرفة، والتطورات النقدية والمصرفية.

- **المعوقات الخارجية:**

إن تحليل مسار التحول الديمقراطي على مستوى العوامل المساعدة والعوائق التي تواجهها النخب والمجتمعات معا ترتبط بعوامل داخلية المنشأ **وخارجية المنشأ** على حد سواء. يمكن الانطلاق من فرضية رئيسة بخصوص العوامل الخارجية مفادها: **كلما يتدخل الطرف الخارجي لحماية الدولة السلطوية، تتعطل التجربة الديمقراطية ويتعزز أكثر فأكثر الموروث السياسي الاستبدادي.**

تطرق الباحث **عبد الفتاح ماضي** في كتابه بعنوان **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**[1]، إلى أربع إشكاليات متداخلة ذات علاقة بالعامل الخارجي. **الأولى** هي إشكالية **الإرث التاريخي** لنشأة الدول القُطرية العربية والدور الخارجي في نشأتها، **وأثر ذلك في طبيعة أنظمة الحكم وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية. والثانية** هي **إشكالية العلاقة الراهنة بين الغرب والعرب** التي تقوم على معادلةٍ قوامها **حماية النظم المستبدة في مقابل ضمان المصالح الغربية في النفط والتجارة وأمن الكيان الصهيوني.** أما **الثالثة** فإشكالية **الإقليم المعادي للديمقراطية،** حيث تتشكل **مصالح الأطراف الرئيسة بناءً على مخاوفها من الديمقراطية** وليس على فوائدها. وأخيرًا إشكالية جيوستراتيجية تتصل **باستخدام الحكومات العربية والغربية خطاب "الحرب على الإرهاب"** واستراتيجياتها لأجل ترسيخ القمع والاستبداد **وعرقلة الديمقراطية.**

---

[1]- **يمكنك الاطلاع على الفصل الثاني من الكتاب: عبد الفتاح ماضي ومجموعة مؤلفين، العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.**

الخاتمة:

إن دراسة التحول الديمقراطي بوصفه **ظاهرة مركبة الأبعاد والعمليات والآثار** يشير إلى **طابعه الهدفي والمرحلي،** لأنه يتطور وينمو ويستكمل أركانه عبر تراكم الانجازات المحققة في مؤسسات النظام الحاكم وبنى مجتمعه المدني وسلوكيات أفراد المجتمع وقيم ومعايير الانفتاح المنمطة عبر تأثير البيئة العالمية وتياراتها العابرة للأوطان، خصوصا مع تصدع الاتحاد السوفيتي والترويج للديمقراطية بوصفها النموذج الأنسب للحكم والرفاه؛ **فهو يأخذ وقتا طويلا لهدم الموروث التسلطي وتنشئة المجتمع والنخب الحاكمة على قيم الديمقراطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترسيخ ثقافتها بوصفها فنا للعيش والتعامل مع الآخر**، بدليل أن أغلب الكتابات حول الموضوع تشير إلى أنه **مسار أو عملية process**، ناهيك عن ارتباطه بعوامل مساعدة سواء كانت داخلية المنشأ، أو خارجية.

ما يزيد من متانة الحقل المعرفي للتحول الديمقراطي هو **انتماء أغلب أبحاثه إلى مدارس علمية متعددة الاختصاصات والعلوم**، على غرار علم الاقتصاد والاجتماع والقانون، ناهيك عن انبثاق مجاله العلمي (علم التحول **Transitology**) بالإضافة إلى **اعتماده على متغيرات تفسيرية سليمة ورصينة**، كالتحديث والطبقات والنمو الاقتصادي والمنظمات الدولية والوعي السياسي والنشاط غير الرسمي المدني، **وقوة تحليلاته بفضل الأبحاث الامبريقية المثبتة أو النافية لنجاح عملية تحول أو فشلها**، في ضوء خبرات الدول البارزة في مسيرة اعتناق الديمقراطية، بدءا بجنوب أوروبا، مع بلوغها قارات أخرى وانتشار الخطاب الداعي لحتمية الديمقراطية بعد الحرب الباردة، خاصة مع طرح صامويل هنتغتون حول الموجات الديمقراطية وأسباب نجاحها أو تعثرها.

نتوصل مما سبق إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاعتماد عليها في السعي لإجراء أبحاث أكاديمية حول الموضوع، أو تقديم توصيات عمل تناسب أهداف النخب الرسمية والمجتمع المدني والمجتمع العلمي والأفراد المهتمين بالظاهرة الديمقراطية وتطبيقاتها:

*لا تتحقق الديمقراطية فقط بوصفها نظام حكم (مؤسسات وسياسات)، بل يمكن أن تتحول إلى ممارسة فعلية داخل المجتمع وبين مختلف أطيافه، خصوصا في ظل التوافق على معاييرها في ظل النظام العالمي الراهن.

*إن تحليل عملية التحول الديمقراطي **على مستوى الفاعلين والعمليات** تساعد على تشريح بنى المجتمعات ونظمها السياسية وغير السياسية وثقافة أفرادها ومدى جاهزيتهم لقبول الانفتاح السياسي؛ بحيث تكشف عن عيوب التسلط والفساد والظلم والقهر الذي يتعرض له أفراد المجتمع، **كما توفر فرصا أكبر للمشاركة المجتمعية في إعداد السياسات العامة وصنع القرار**، خاصة في ظل شيوع مفاهيم الديمقراطية التوافقية والحكم الراشد وحقوق الإنسان، مما يحتم دراسة الديمقراطية ومن يصنعها ومن ينفذها ومن يسهم في ترسيخها مع مرور الوقت.

*لا يمكن فهم سيرورة التحول ودوافعه ومآلاته دون ايلاء اعتبار كاف **للمقاربات النظرية والاجتهادات البحثية في مجال الدمقرطة**، خاصة بعد أن أصبح العلماء في الغرب يسوقون لتعبير علم التحول **Transitology** وعلم الترسيخ **Consolidology** باعتبارها فضاءات علمية وبحثية يجتهد أصحابها **لتقديم إجماع حول متغيرات الظاهرة التحولية وعوامل استمرار البناء الديمقراطي وترسيخه** وضمان عدم الانتكاسة والعودة إلى السلطوية.

*يمكن **لصناع القرار والسياسيين والمسؤولين** على اختلاف توجهاتهم ومناصبهم وانتماءاتهم الفكرية أن يستعينوا بدليل مفاهيمي لطرق التحول إلى الديمقراطية، وأن ينتبهوا إلى **الحالات العملية لتجريب الممارسة الديمقراطية** قصد **التعرف على مواطن النجاح والفشل، والتخطيط المستقبلي للسياسات الديمقراطية واستشراف تطبيقاتها وثباتها**، خاصة في المجتمعات التي عانت طويلا من الاستعمار أو الدكتاتورية.

قائمة المراجع:

الكتب:

أ- باللـغة العربـية:

غليون برهان، في النخبة والشعب، حوار: لؤي حسين، دمشق، دار بترا للنشر، 2010.

غليون برهان، حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994

الناصر خالد، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998.

العمر معن خليل، علم اجتماع الديمقراطية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

دال روبرت، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الحمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

غيورغسورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، تر: عفاف البطاينة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الحشماوي حسام كصاي ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي: عقبات المقرطة وسياقات الانتقال، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017.

عبيدات أحمد وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

فتحي إبراهيم عبد الله شادية، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

صبري إسماعيل ومحمود ربيع محمد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

المصري رفيق، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2007.

عاصي جوني، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحول، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

هانتنجتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.

فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة "الأسس الاجتماعية للسياسة"، تر: خيري حماد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1960.

مور بارينجتون، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم، تر: أحمد محمود، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008.

محمد شفيق العاني حسان، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، 1986.

مجموعة مؤلفين، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

بركات نظام وآخرون، مبادئ علم السياسة، عمان، دار الكرمل، 1984.

بيتهام ديفيد وبويل كيفن، مدخل إلى الديمقراطية: الانتخابات الحرة العادلة، تر: غريب عوض، البحرين، فراديس للنشر والتوزيع، 2007.

بيطار سيرجيو ولوينثال أبراهام، تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين، القاهرة، دار الشروق (د.س.ن)

سعيد صبري ، الديمقراطية: الموسوعة السياسية للشباب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

الجرايدة بسام عبد الرحمان، العالم وقضايا حقوق الإنسان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.

إبراهيم حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

بشارة عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

ليبهارت آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينه، العراق، الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

الجمل يحي، أنظمة الحكم في الوطن العربي في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

الأحمري محمد، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

المدني توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

ب- باللغة الأجنبية:

Robert A Dahl, Democracy and Its Critics, New Haven: Yale University Press, 1989

Roskin G. Michael and others, Political Science: An Introduction, Thirteenth Ed, Pearson, 2014.

Jack A. Goldstone, Comparative Revolutions: Classification by Goals In Kurian the Encyclopedia of Political Science, 2011.

Burnell Peter, Democratizationthrough the looking-glass, perspectives on democratic practice :Manchester, Manchester universitypress, 2003.

O'Donnell Guillermo and Schmitter C.Philippe, Transitions fromAuthoritarianRule : Tentative conclusions about UncertainDemocracies, Baltimore, MD : The Johns HopkinUniversityPress, 1986.

OuldMohamedou Mohammad Mahmoud and Timothy D. Sick, Democratization in the 21stcentury, Geneva, GCSP Geneva Papers — ResearchSeries n° 13, November 2013.

Grugel Jean, Democratization: a Critical Introduction, New York, Palgrave, 2002.

Carnegie Paul J., The Road fromAuthoritarianism to Democratization In Indonesia, New York, Palgrave Macmillan, 2010.

Linz J.Juan and Stépan Alfred, Problems of Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, South America and Post-communist Europe, Baltimore, MA: Johns Hopkins UniversityPress, 1996.

Nobel Per, Political Values as Essential for Democratic Consolidation The DemocraticFailure of Contemporary Iraq, Sweden, Lund University, Department of Political Science, 2009.

المجلات:

Diamond Larry, "Rethinking civil society: toward democratic consolidation", Journal of Democracy, Vol 5, N 3, July 1994.

Lipset Seymour Martin, “Some Social Requisites of Democracy: EconomicDevelopment and PoliticalLegitimacy,” The American Political Science Review 53, no. 1 (March 1959).

Rustow Dankwart, ‘Transitions to Democracy’,Comparative Politics,vol.2, Issue 3, 1970.

Huntington Samuel, ‘Democracy’sThirdWave’, Journal of Democracy, Vol.2, Nº 2, spring 1991.

الأطروحات والمذكرات:

الرفاعي نجلاء ،"التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،1997

المواقع الالكترونية:

باللغة العربية:

حسنين توفيق إبراهيم،الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متوفر على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

باللغة الأجنبية:

Doorenspleet Renske & Kopecký Petr, "Against the Odds: Deviant Cases of Democratization", Democratization, Vol.15, No.4, August 2008, p p 700 -701, available on :file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/Against%20the%20Odds%20Deviant%20Cases%20of%20Democratization.pdf.

juarez Jorgeyeverino, The democratic transitions in Mexico and Latin America in the late 20thcentury, Economia y Sociedad, Ano x, No. 16, Julio-Diciembre de 2005, p 102. Available on : file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/Dialnet-TheDemocraticTransitionsInMexicoAndLatinAmericanIn-5900524.pdf

JankauskasAlgimantas, GudžinskasLiutauras, ReconceptualizingTransitology: Lessonsfrom Post-Communism,Institute of International Relations and Political Science, University of Vilnius p 184. Available on : file:///C:/Users/Friends@Net/Downloads/lasr-6-1-8_a.jankauskas.pdf

المحتويات:	الصفحة
مقدمة	ا-ب
التحول الديمقراطي: ضبط المفهوم وإشكالية التعريف	03
التفسير النظري الأنسب لظاهرة التحول الديمقراطي	23
العوامل الدافعة والمساعدة للتحول الديمقراطي	33
آليات التحول الديمقراطي	42
مسار التحول الديمقراطي وخصائصه	46
معوقات التحول الديمقراطي وتحديات استمراريته	55
الخاتمة	60-59
قائمة المراجع	64-61